IUGJEPS
Vol 28, No 1, 2020, pp 123 -153

ISSN 2410-5201

مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث)

تاريخ الإرسال (2018-09-26)، تاريخ قبول النشر (2018-10-27)

شواهد الطّائفيّة الإفراطيّة عند الشّيخين في كتاب "أضواء على الصّحيحين"-دراسة نقديّة-

اسم الباحث: د. محمد عودة الحوري * 1

1 اسم الجامعة والبلد: أصول الدين- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية-جامعة اليرموك -الأردن

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: mohammado@yu.edu.jo

الملخص:

قمت في هذا البحث بالدّراسة النقديّة الموضوعيّة للدّليل الثّاني على ضعف الصّحيحين عند الباحث الشيعي محمد صادق النّجميّ، في كتابه "أضواء على الصّحيحين"، والّذي عنونه ب "البخاريّ ومسلم والطّائفيّة الإفراطية"، وجَعَل شواهد الطّائفيّة: موقف البخاريّ ومسلم من فضائل عليّ عليه السّلام، وافتراء مسلم على الشّيعة، وموقف البخاريّ من الإمام الصّادق، وغمز البخاريّ في عليّ وحمزة رضي الله عنهما، وفندت فكرة تعصب الشّيخين ضد آل البيت، وإثبات توقير البخاريّ ومسلم آل بيت النبوة، وإجلالهما لهم من خلال روايتهما عنهم في الصّحيحين، وإبرازهما لفضائل عليّ رضي الله والآل صراحة، ووضّحت براءة الشّيخين من كلّ ما ادّعاه النّجميّ عليهما، ووصفهما به من التّعصّب، والطّائفيّة، وسموّهما عن الافتراء، والغمز.

كلمات مفتاحية: الصّحيحان، الطّائفيّة، الشّبهات، البخاريّ ومسلم، أضواء على الصّحيحين، الشّيعة.

The Extreme Sectarianism at Al Shaikhain in (Adwa' Ala' Al Sahehain) Book Critical Study

Abstract:

In this study, the researcher analyzed and criticized, using objective approach, the second evidence on the weakness (untruthfulness) in Al Shaikhain at the Shiite scholar Mohammad Sadiq Al Najmi in his book " Adwa' Ala' Al Sahehain" entitled " Al Bukhari Wa' Muslim" and the extreme sectarianism found in the book. The author of this book presented some evidence on sectarianism such as the position of Al Bukhari Wa' Muslim relating to the virtues of Ali, the false claims of Muslim on Shiite, the position of Al Bukhari from Imam Al Sadiq and Omar, the hidden outrages by Al Bukhari in Ali and Hamza'. The study refuted the idea of Al Shaikhain fanaticism against Al Al Bayet; proving the respect of Al Bukhari Wa' Muslim by quoting their narrations in their book " Al Sahehain". They frankly mentioned the virtues of Ali and Al Al Bayet members. The study clarified the innocence of Al Shaikhain with respect to Al Najmi claims towards them, claiming that they showed fanaticism, sectarianism, false accusations, and allegations.

Keywords: *Al Sahehan, Sectarianism, Allegations, Al Bukhari and Muslim, Adwa' Ala' Al Sahehain, Shiite*

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على النّبيّ الأُميّ الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

تعدّ مشكلة التّحريض على الكراهية من الآفات التي تفتك بالمجتمعات، وتخلّ بأمن أهلها، وقد كثرت الوسائل المتبعة لإثارة النّعرات الطّائفيّة، وتثوير أصحاب المذاهب بعضهم على بعض.

وإنّ من هذه الوسائل الطّعن بمصادر الأمة، وأهم مراجعها؛ وهما صحيح البخاريّ وصحيح مسلم، لتقدّم رتبتهما على سائر ما صنّف في بابهما، حتى عدّهما أهل العلم أصحّ كتابين بعد كتاب الله تعالى، وتوافقوا على أنّ البخاريّ أصحّهما [1].

هذا، وقد انتشر اليوم-في ظلّ دعوات كثيرة تنادي بالتّقارب السّنّيّ الشّيعيّ- كتاب بين أصحاب المذهب الشيعي بعنوان، "أضواء على الصّحيحين"[2] لمؤلفه محمد صادق النّجميّ [3]، وقد ضمّنه مؤلفه ما يظنّها أدلةً على ضعف الصّحيحين وسقمهما، وكان مما استوقفني أنّ دليله الثاني يخاطب عاطفة القوم دون عقولهم؛ حيث عنونه بـــ "البخاريّ ومسلم والطّائفيّة الإفراطيّة"، يزعم فيه أنّ الشّيخين كانا ممن ينتقص أهل البيت، وعلى رأسهم عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وأنّ شواهد هذه الطّائفيّة عند البخاريّ أكثر منها عند مسلم.

فكان لا بدّ من الدّراسة النّقديّة الموضوعيّة لهذه المسألة، وبيان الصّواب فيها.

أهمية الدّراسة: تكمن أهمية هذا البحث من الواقع الذي تحياه الأمّة الإسلاميّة؛ من كيد وتآمر وطعن في السنّة ومصنفاتها، والذي يوجب على الباحثين التصدي لما يحاك؛ فجاءت هذه الدّراسة بغرض نقد الدّليل الثّاني، عند الكاتب الشّيعي محمد صادق النّجميّ، في كتابه أضواء على الصّحيحين؛ الّذي ألّفه للطّعن في أصحّ كتابين بعد كتاب الله تعالى عند أهل السّنّة، وقد ذكر النّجميّ أدلته على ضعف الصّحيحين وسقمهما، وكان الدّليل الثاني عنده بعنوان: البخاريّ ومسلم والطّائفيّة الإفراطيّة، وذكر شواهده على هذه الطّائفيّة.

وتأتي هذه الدّراسة لتحليل هذه الدعوى، ومناقشتها، ونقدها، وتفنيد فكرةِ تعصب الشّيخين ضد آل البيت، وإثبات توقير البخاريّ ومسلم آلَ بيتِ النبوة، وإجلالهما لهم؛ من خلال مروياتهم عنهم في الصّحيحين، لعلّ ذلك يسهم في تخفيف حدّة الكراهية لهما عند عقلاء الشّيعة ومنصفيهم.

---

1) الصّنعاني، توضيح الأفكار (1/ 51).

2) وصفه ناشره بقوله: أضواء على الصحيحين، تأليف: حجة الإسلام والمسلمين، الشيخ محمّد صادق النجمي، ترجمة الشيخ يحيى كمالي البحراني، وفرح به ناشره فرحاً غامراً، وسعد به سعادة عظيمة، حتى قال: (وما أحوجنا نحن المسلمون في هذا العصر إلى الخروج عن الانطباع على حالة التعبدية والصنمية، والانفتاح الصحيح على القيم والموازين الدينية الأصيلة التي تسوقنا إلى معرفة السنة النبوية الصحيحة الصافية عن الترهات، والمهذبة من الشطحات، وتنقيحها حتى لا تتسنى الفرص لأعداء الدين الألداء بالنيل من الإسلام والرسول ورسالته. وهذا الكتاب على إجماله واختصاره قد تكفل مؤلفه العلامة الشيخ محمّد صادق النجمي بيان نقاط الضعف والسقم في الصحيحين بأسلوب علمي مبسط، وقد حاولنا في تعريبه رعاية هذا الأسلوب المبسط ليقرأه العالم وغيره. وأرجو من العلي القدير أن يكون هذا الكتاب نافذة تطل على تنقيح السنة النبوية الشريفة من أدران الوضاعين والكذابين). النجمي، أضواء على الصحيحين، (ص 9). وقد عقد النّجميّ في كتابه هذا فصلاً أسماه: الفصل الرابع (أدلة ضعف الصحيحين وسقمهما). وقد منّ الله عليَّ بدراسة أبطلت فيها استدلاله بتقطيع الحديث على ضعف الجامع الصحيح في بحث سابق هو: إبطال استدلال النجمي بـــ (تقطيع الحديث) على ضعف الجامع الصحيح، منشور في المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، مجلد 13-عدد2 -لسنة 2017م، ص459-485، واليوم -إن شاء الله- أرجو أن يعالج هذا البحث ما أسماه النجمي: الطّائفيّة الإفراطيّة عند الشّيخين.

3) باحث شيعيّ معاصر، يعرف أصحابه بقولهم: (العلامة الفاضل الشيخ محمّد صادق النجمي ــ أحد علماء الحوزة العلمية)، ألّف كتاباً للطّعن في الصّحيحين، أسماه (أضواء على الصّحيحين) كتبه بالفارسية ثم ترجم للعربية، احتفل بكتابه كبارُ علماء الشّيعة، وروّجوا له في مواقعهم ومنتدياتهم. ينظر: منتديات أنا شيعي http: //www.shiaali.net/. ومركز الأبحاث العقدية الشيعي http: //www.aqaed.com/. وشبكة الشيعة العالمية http: //www.alseraj.net/// وموقع الحوزة http: //www.alhawzaonline.com/ http://shiaonlinelibrary.com/ وغير ذلك الكثير.

مشكلة الدّراسة وأسئلتها: تعالج هذه الدّراسة اتّهام صاحبي الصّحيحين البخاريّ ومسلم بالطّائفيّة وكراهية آل بيت النبوة، ويمكن صياغة المشكلة بالأسئلة الآتية: هل تصحّ دعوى النّجميّ بأنّ الإمامين: البخاريّ ومسلم طائفيان يفرطان في طائفيتهما تجاه آل البيت؟ ما شواهد هذه الطّائفيّة الّتي قدّمها النّجميّ؟ هل شواهد النّجميّ نصوص حرفية نقلها عن البخاريّ ومسلم أم هي تقوّل عليهما؟ ما واقع مرويات آل البيت في الصّحيحين؟ وهل تدلّ هذه المرويّات على طائفيّة ضد آل البيت أم تكشف عن توقير وإجلال؟

حدود الدّراسة: تنحصر حدود هذه الدّراسة بمناقشة الشواهد التي أوردها النّجميّ في كتابه "أضواء على الصّحيحين"؛ التي حكم من خلالها على البخاريّ ومسلم بالطّائفيّة الإفراطية.

أهداف الدّراسة: تهدف هذه الدّراسة إلى نفي صفة الطّائفيّة عن البخاريّ ومسلم بطريقة موضوعية؛ من خلال واقع مرويات آل البيت في الصّحيحين، وبيان توقير الشّيخين وإجلالهما لآل بيت النّبيّ صلى الله عليه وسلم، ومن خلال نقد الشواهد التي قدمها النّجميّ نقداً علمياً موضوعياً.

الدّراسات السّابقة: بعد بحث مطوّل على الشّبكة العالميّة، والمواقع العلميّة، وسؤال أهل الاختصاص من مشايخيّ الكرام وزملائيّ الفضلاء؛ لم أقف على من ناقش كتاب النّجميّ: أضواء على الصّحيحين عامة، أو قضية طائفية الشّيخين كدليل أورده على سقم الصّحيحين.

منهج البحث: قام هذا البحث على المنهج التحليليّ النّقدي؛ وذلك لتحليل كلام النّجميّ ونقده: أبدأ بنقل كلام النّجميّ حرفياً من كتابه "أضواء على الصّحيحين" ثم أقوم بعد ذلك بالتّحليل والنّقد، مع التّنبيه إلى أنّني:

-لم أغيّر في كلام النّجميّ شيئاً، بل أنقله حرفياً بهوامشه، على كثرة ما وقع فيه من أخطاء إملائية.

-لم أجار النّجميّ في الألفاظ غير اللائقة التي يستخدمها بحق الشّيخين رحمهما الله؛ وإنما أكتفي بالتنبيه عليها ما استطعت.

المخطط:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يقع في مقدّمة، وأربعة مطالب، وخاتمة:

المقدّمة: وفيها: أهمية الدّراسة، ومشكلة الدّراسة وأسئلتها، وحدودها، وأهدافها، والدّراسات السّابقة، ومنهج البحث، والمخطّط.

المطلب الأوّل: موقف البخاريّ ومسلم من فضائل عليّ رضي الله عنه.

المطلب الثّاني: افتراء مسلم على الشّيعة.

المطلب الثّالث: موقف البخاريّ من الإمام الصّادق.

المطلب الرّابع: غمز البخاريّ في عليّ وحمزة رضي الله عنهما.

الخاتمة: وفيها أبرز النّتائج.

بين يديّ الدّراسة:

قبل البَدء بمناقشة النّجميّ في شواهد الطّائفيّة الإفراطيّة؛ التي أوردها كدليل على ما زعمه من طائفيّة عند الشّيخين: البخاريّ ومسلم رحمهما الله، أودّ الوقوف مع المقدّمة الّتي قدمها بين يدي كلامه، حيث يقول عند الدّليل الثّاني (البخاريّ ومسلم والطّائفيّة الإفراطية): "ومما يدل على عدم الوثوق بالصّحيحين وعدم اعتبار صحة جميع ما ورد فيهما، هو التطرف الطائفي المفرط والتعصب الشديد لدى مؤلفيهما وتعنتهما تجاه الحق، وكان هذا التطرف قد اعترى البخاريّ أشد وأكثر من مسلم.

فكما إن الحب المفرط والبغض الإفراطية يعرقل مسيرة الإنسان في كشف الحقائق، ويعمي العين عن مشاهدة الحقيقة ويصم الآذان عن سماعها، ومثلما قيل: حبك للشيء يعمي ويصم فكذلك العصبية والتطرف الطائفي تمنعان الإنسان عن درك الحقيقة وإظهار الحق، وتسوقانه إلى التعتيم على الحق وتغطيته وتزويره للواقع، وتزييفه الباطل بلباس الحق، وهذه العصبية هي أصل

الحب والبغض وجذورهـــما وهي التي أوجدتهما وتعد من أسبابهما الرئيسية، وقد ابتلي البخاريّ ومسلم بهذه الخصيصة والرذيلة ابتلاءا[1] شديدا"[2].

أقول: أتفق من حيث المبدأ مع النّجميّ بأنّ التّطرّف الطّائفيّ المفرط، والتّعصب الشّديد، يورث صاحبهما التّعنت تجاه الحقّ، وتمنعانه عن درك الحقيقة، وتسوقانه إلى التّعتيم على الحقّ وتزوير الواقع، وتزييفه الباطل بلباس الحقّ، بل وتورثانه -كذلك- تطاولاً ممقوتاً على العلماء.

وكنت إخال المؤلف محمّد صادق النّجميّ بما أنه يدرك الأثر السّلبيّ للطّائفيّة على البحث العلميّ سيلتزم الموضوعية في دراسته، ، لكنّ المقدمة الّتي قرّر فيها ذلك أظهرت أثر التعصب الطائفي خاصة عند قوله:" وقد ابتلي البخاريّ ومسلم بهذه الخصيصة والرذيلة ابتلاءا شديدا"، وكان الأولى به احترام مقام هذين العَلَمين من أعلام الأمة.

و الواقع العلميّ والعمليّ لسيرتي الإمامين البخاريّ ومسلم وكتابيهما ليؤكدان أنّهما من أعرف الناس بهذه الحقيقة، كيف لا!! وقد أخرجا في صحيحيهما وَصْف النّبيّ صلى الله عليه وسلم للعصبية القبليّة بقوله (مَا بَالُ دَعْوَى أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ..دَعُوهَا فَإِنَّهَا خَبِيثَةٌ...) [3].

وقد كانا رحمهما الله من النّماذج الصّادقة لامتثال الأوامر النّبويّة.

وأما الجواب العام الّذي يدفع عنهما وصف الطّائفيّة والتعصّب المذهبيّ؛ فهو أنّهما أخرجا لأصحاب المذاهب المختلفة، والطّوائف المتّعددة؛ ما دام اسم الإسلام يصدق عليهم، وصدق اللّهجة وحفظ الرّواية وصف لهم، وقد سطّرت في ذلك رسائل علميّة [4].

ثم إنّ النجميّ قال: وأما الشواهد على ذلك...، وساق أربعة محاور جعلها شواهده على ما يزعم، وهي:

موقف البخاريّ ومسلم من فضائل عليّ رضي الله عنه، وافتراء مسلم على الشّيعة، وموقف البخاريّ من الإمام الصّادق، وغمز البخاريّ في عليّ وحمزة رضي الله عنهما.

وهي المحاور الّتي اتّخذتها عنوانات لمطالب بحثي هذا.

المطلب الأوّل: موقف البخاريّ ومسلم من فضائل عليّ رضي الله عنه

بدأ النّجميّ حديثه عن الطّائفيّة الإفراطيّة ببيان ما أسماه موقف البخاريّ ومسلم من فضائل عليّ عليه السلام، والّذي يراه موقفاً ينتقص من مكانة رابع الخلفاء الرّاشدين رضي الله عنهم، وفيه كتمان لأحقيّة عليّ رضي الله عنه بالخلافة، وإخفاء متعمّد لما جاء في ذلك من نصوص صريحة.

قال النّجميّ: " الصّحيحان وفضائل الإمام عليّ (عليه السلام):

---

1) وضع الألف في كلمة (ابتلاءا) خطأ، والصواب: ابتلاءً. وهو من الأخطاء الإملائية التي تكثر في كتاب (أضواء على الصحيحين)، وأنا ملتزم بنقل الكلام كما هو؛ كما بينت في منهج البحث، إذ لن أتمكن من التنبيه على كلّ الأخطاء الإملائية عند المؤلف -في متن الكتاب أو الهوامش التي كان يحيل عليها- لئلا تطول الهوامش.

2) النّجميّ، أضواء على الصّحيحين، ص 107.

3) البخاريّ، الصحيح، كتاب المناقب، باب ما ينهى من دعوة الجاهلية، 4 / 183، ح3518. ومسلم، الصحيح، كتاب البر والصلة والآداب، باب نصر الْأَخ ظالما أو مظلوما، 8 /19 ح2548 بلفظ: " دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ ".

4) وسأكتفي هنا بتسمية دراستين يدفعان عن الشّيخين دعوى التّعصب ضد الشّيعة، وهما: الرّواية عن المبتدعة" دراسة نظريّة تطبيقيّة على رواة الشّيعة في صحيح البخاريّ"، تأليف: محمّد سعيد البغدادي، دار البصائر للطباعة والنشر، 2009م. والثّانية: " منهج الإمامين، محمّد بن إسماعيل البخاريّ ت (256هـ-870م) ومسلم بن الحجّاج القشيريّ ت (261هـ-875م)، في الرّواية عن رجال الشّيعة في صحيحيهما" الباحث: محمّد خليفة الشرع العمري، رسالة ماجستير بإشراف د. صديق مقبول، نوقشت في كلية الدراسات الفقهية والقانونية-جامعة آل البيت الأردنية، بتاريخ12-6-2000م.

إنك ترى في البخاريّ ومسلم وصحيحيهما هذه العصبية المفرطة عندما تقرأ كتابيهما وتلاحظ أنهما لما يواجهان فضيلة مشهورة ومنقبة مهمة من مناقب أمير المؤمنين عليّ (عليه السلام) وفيها دلالة صريحة على أفضليته لأمر الخلافة، وتقدمه على الآخرين فإنهما يبادران إلى تعتيمها. وهذه المناقب والفضائل قد ورد ذكرهـــا في سائر الصحاح الستة والمدارك المعتبرة لدى أهل السّنّة، وهي من يقينيات الحوادث التاريخية ومسلماتها، وهي مما أجمع عليه علماء السّنّة والشّيعة، مثل: حديث الغدير، آية التطهير، حديث الطائر المشوي، حديث سد الأبواب، وحديث أنا مدينة العلم وعليّ بابها[1] وقد روى كل واحدة من هذه الفضائل والمناقب عشرات الصحابة وأثبتها علما أهل السّنّة في كتبهم المعتبرة[2] إلا أن البخاريّ الّذي لم يرض أن ينقل هذه المناقب المسلمة واليقينية ويخصص لهـــا بابا خاصا في صحيحه فحسب، بل أفرد بابا خاصا في فضائل معاوية، وحيث إنه لم يعثر على منقبة لمعاوية رويت على لسان رسول اللّه (صلى الله عليه وآله) حقا، يروي حديثين عن حبر الأمة ابن عباس جاء في أولاهـــما أنه مدح معاوية لصحبته لرسول اللّه (صلى الله عليه وآله)، وجاء في ثانيهما مدحا لمعاوية بكونه فقيها وعالما[3].

والعجب كل العجب ممن يريد ان يصنف كتابا جامعا يلم فيه بما ورد من أحاديث رسول اللّه (صلى الله عليه وآله)، ويكتب تفسيرا للقرآن، ويؤلف كتابا في التاريخ، ولا يدع مدحا وثناءا من صحابي بحق صحابي آخر (معاوية) إلا وأورده فيها، وذلك أداء للأمانة، كيف تسمح له نفسه بالإغماض عن واقعة ذات أهمية تاريخية كحديث الغدير أو حديث «أنا مدينة العلم وعليّ بابها»؟!

ولا يخفى أنه ليس لهذا التغاضي والتجاهل من قبل البخاريّ سبب إلا التعتيم على مناقب أمير المؤمنين الإمام على (عليه السلام)، وإخفاء الحقائق الواقعية.

ولا يخفى أيضا أن هدف البخاريّ ومسلم-كاتبي الصّحيحين الّذين أرادا بطريقتهما هذه في التدوين- إخفاء المسائل التاريخية المهمة حتى لا يعرف من يأتي بعدهما شيئا عن تلك الحقائق، ولم يدر من هو الاولى من الصحابة بالتصدي للخلافة، وهل أن الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) نص بالخلافة من بعده لأحد أم لا؟

والجدير بالذكر أنهما قد نجحا في غايتهما هذه إلى حد ما، وكسبا النتيجة المتوخاة، وخاصة عندما نقرأ ما أورده ابن تيمية في رده لحديث الغدير.... وأما قوله: من كنت مولاه فعلى مولاه فليس هو في الصحاح، لكن هو مما رواه العلماء وتنازع الناس في صحته [4]» [5].

وبعد هذا النقل لكلام وتحليل النّجميّ ، يخرج القارئ بأصول عند النجمي بنى عليها موقفه، وهي:

1-كتمان البخاريّ ومسلم وصحيحيهما لفضائل عليّ رضي الله عنه، خاصة ما فيه دلالة صريحة على أفضليته لأمر الخلافة، وتقدمه على الآخرين.

2-هذه المناقب والفضائل قد ورد ذكرهـــا في سائر الصحاح السّتّة والمدارك المعتبرة لدى أهل السّنّة، وهي من يقينيات الحوادث التاريخيّة ومسلّماتها، وهي مما أجمع عليه علماء السّنّة والشّيعة.

1) اخرج مسلم حديث الغدير واية التطهير بتحريف لا سيما عند ذكره لواقعة الغدير فانه اكتفى بتخريج حديث مدلس ومحرف ويدل على فعله البشع في تحريف ما هو الحقيقة، وتعتيمه على الواقع انتخابه وتخريجه للقصة على عكس الكيفية المسلمة الواردة في مئات الاحاديث التي رويت بشان الغدير، وسوف نعالج هذه القصة في الفصل الثامن من هذا الكتاب في باب فضائل الإمام عليّ (عليه السلام) ان شاء اللّه.

2) راجع الموسوعات: غاية المرام في ألد الخصام للبحراني، عبقات الأنوار للتستري، والغدير للأميني.

3) البخاريّ 5: 35 كتاب الفضائل، أصحاب النّبيّ (ص)، ذكر معاوية.

4) منهاج السّنّة ج7 ص 319.

5) النّجميّ، أضواء على الصّحيحين، ص 108-109.

3- أمثلته على ما ذكر: "حديث الغدير"، "آية التّطهير"، "حديث الطّائر المشويّ"، "حديث سدّ الأبواب"، و"حديث أنا مدينة العلم وعليّ بابها".

4-تحريف مسلم لحديث الغدير.

5- كل حديث من هذه الأحاديث التي مثّل بها مرويّ من طريق عشرات الصحابة، وأثبتها علماء أهل السّنّة في كتبهم المعتبرة.

6- أغضب النّجميّ أنّ البخاريّ أفرد باباً خاصاً في فضائل معاوية، وزعم أنه لا يوجد لمعاوية رضي الله عنه منقبة واحدة على لسان رسول الله صلى الله عليه.

7- حكم النّجميّ بأنّ البخاريّ ومسلماً نجحا في غايتهما -وهي تعمية الأحاديث الواردة في أحقية عليّ بالخلافة- إلى حدّ ما، وكسبا النتيجة المتوخاة، واستدل بما أورده ابن تيمية في ردّه لحديث الغدير بقوله:"... وأما قوله: من كنت مولاه فعلى مولاه فليس هو في الصحاح، لكن هو مما رواه العلماء، وتنازع الناس في صحته".

والآن أبدأ بنقد كلامه، فأقول -مستعيناً بالله تعالى-:

أولاً: لا تطابق بين تعميم العنوان الّذي اختاره النّجميّ وهو (الصّحيحان وفضائل الإمام عليّ (عليه السلام)، وبين خصوص كلامه، حيث تجده يقيد الفضائل التي يزعم أن الشّيخين قد أخفياها بكونها تلك التي فيها دلالة صريحة على أفضليته لأمر الخلافة، وتقدمه على الآخرين فيها.

ولا يخفى أن هذا الأمر مما يؤخذ على فاعله، ويحسب عليه؛ إذ فيه تدليس للحقيقة وتعمية لها.

أما فضائل عليّ رضي الله عنه عند البخاريّ ومسلم فهي جلية واضحة، وإبراز ذلك من جهتين:

الأولى: أفرد البخاريّ كتاباً مستقلاً في صحيحه لفضائل الصّحب الكرام -رضوان الله عليهم- ومناقبهم، ذكر فيها الأحاديث التي تدلّ على فضلهم عموماً، وأفرد أبواباً لبعض ما ورد في بعضهم على سبيل الخصوص؛ مما يتفق مع شرطه.

وترجمته لمناقب عليّ شاهد صدق على رفيع مكانة عليّ رضي الله عنه عنده، حيث بوّب بـــ: "باب مناقب عليّ بن أبي طالب، القرشيّ الهاشميّ، أبي الحسن، رضي الله عنه، وقال النّبيّ صلى الله عليه وسلم لعليّ (أنت منّي وأنا منك) [1]. وقال عمر رضي الله عنه: توفيّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وهو عنه راض"[2].

وكذلك فعل مسلم حيث أفرد كتاباً في كتاب فضائل الصّحابة رضي الله تعالى عنهم، وذكر فيه من فضائل عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه [3].

الثانية: روايتهما عنه في صحيحهما. حيث بلغ عدد ما روى له البخاريّ في صحيحه (104) أحاديث [4]، وبلغ عدد ما روى له مسلم في صحيحه (111) حديثاً [5].

ثانياً: الأحاديث التي فيها دلالة صريحة على أفضلية عليّ رضي الله عنه لأمر الخلافة، وتقدّمه على الآخرين، والّتي زعم النّجميّ ذِكرَهـــا في سائر الصّحاح السّتّة، والمدارك المعتبرة لدى أهل السّنّة، وجعلها من يقينيّات الحوادث التّاريخية ومسلماتها، ومما أجمع عليه علماء السّنّة والشّيعة، وزعم أنّه قد روى كلّ واحدة من هذه الفضائل والمناقب عشرات الصّحابة وأثبتها علماء أهل السّنّة في كتبهم المعتبرة.

---

1) وهو جزء من حديث طويل أخرجه في الصحيح، كتاب المغازي، باب عمرة القضاء، 5/141ح4251.

2) البخاريّ، الصحيح (3/ 1353).

3) مسلم، الصحيح (4/ 1867).

4) حسب الإحصاء الموجود في برنامج: جامع خادم الحرمين الشريفين للسنة النبوية.

5) حسب الإحصاء الموجود في برنامج: جامع خادم الحرمين الشريفين للسنة النبوية.

هكذا عبر النّجميّ، وهذا القول منه يحمل غلطاً صريحاً-لكنه غير بريء-، وهو قوله: الصحاح الستة، والّذي بنى عليه صحة كلّ ما ورد فيها، بدليل قوله "وأثبتها علماء أهل السّنّة في كتبهم المعتبرة". لكنّ المعلوم بداهة عند أهل التّخصص أنّ هذه التّسمية من قبيل التّجوز، وأنّ هذه الكتب-باستثناء الصحيحين- يحكم على أحاديثها حسب أسانيدها، وكذا هو الواقع العمليّ عند مُصنّفيها: يصححون ويضعفون ويعلون، فلكل حديث حكمه اللائق به.

وأما الاعتداد عند أهل السّنّة بهذه الكتب فبابُه ثبوت نسبتها إلى أصحابها الّذين ألفوها؛ وهو معنى قول ابن الصلاح -حين يقول-: " إِذَا وَجَدْنَا فِيمَا يُرْوَى مِنْ أَجْزَاءِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهَا حَدِيثًا صَحِيحَ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ نَجِدْهُ فِي أَحَدِ الصَّحِيحَيْنِ، وَلَا مَنْصُوصًا عَلَى صِحَّتِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ مُصَنَّفَاتِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمَدَةِ الْمَشْهُورَةِ، فَإِنَّا لَا نَتَجَاسَرُ عَلَى جَزْمِ الْحُكْمِ بِصِحَّتِهِ، فَقَدْ تَعَذَّرَ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ الِاسْتِقْلَالُ بِإِدْرَاكِ الصَّحِيحِ بِمُجَرَّدِ اعْتِبَارِ الْأَسَانِيدِ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ إِسْنَادٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا وَنَجِدُ فِي رِجَالِهِ مَنِ اعْتَمَدَ فِي رِوَايَتِهِ عَلَى مَا فِي كِتَابِهِ، عَرِيًّا عَمَّا يُشْتَرَطُ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْحِفْظِ وَالضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ. فَآلَ الْأَمْرُ إِذًا- فِي مَعْرِفَةِ الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ- إِلَى الِاعْتِمَادِ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ فِي تَصَانِيفِهِمُ الْمُعْتَمَدَةِ الْمَشْهُورَةِ، الَّتِي يُؤْمَنُ فِيهَا- لِشُهْرَتِهَا- مِنَ التَّغْيِيرِ وَالتَّحْرِيفِ، وَصَارَ مُعْظَمُ الْمَقْصُودِ بِمَا يُتَدَاوَلُ مِنَ الْأَسَانِيدِ خَارِجًا عَنْ ذَلِكَ إِبْقَاءً سِلْسِلَةِ الْإِسْنَادِ الَّتِي خُصَّتْ بِهَا هَذِهِ الْأُمَّةُ، زَادَهَا اللَّهُ تَعَالَى شَرَفًا، آمِينَ "[1].

والآن إلى دراسة الأحاديث التي مثّل بها، والنّظر: هل رواها العشرات؟ وهل هي مروية عند جميع أصحاب الصّحاح الستة والكتب المعتبرة عند أهل السّنّة؟، وهل هي حقائق تاريخيّة متّفق عليها عند أهل السّنّة والشّيعة معاً؟ وهذه الأحاديث هي:

1-**حديث الغدير:** وهو حديث أصله في صحيح مسلم، يرويه عن يَزِيد بْنِ حَيَّانَ قَالَ: انْطَلَقْتُ أَنَا وَحُصَيْنُ بْنُ سَبْرَةَ وَعُمَرُ بْنُ مُسْلِمٍ إِلَى زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، فَلَمَّا جَلَسْنَا إِلَيْهِ قَالَ لَهُ حُصَيْنٌ: لَقَدْ لَقِيتَ يَا زَيْدُ خَيْرًا كَثِيرًا، رَأَيْتَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ وَسَمِعْتَ حَدِيثَهُ وَغَزَوْتَ مَعَهُ وَصَلَّيْتَ خَلْفَهُ، لَقَدْ لَقِيتَ يَا زَيْدُ خَيْرًا كَثِيرًا، حَدِّثْنَا يَا زَيْدُ مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ. قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، وَاللهِ لَقَدْ كَبِرَتْ سِنِّي وَقَدُمَ عَهْدِي، وَنَسِيتُ بَعْضَ الَّذِي كُنْتُ أَعِي مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ، فَمَا حَدَّثْتُكُمْ فَاقْبَلُوا، وَمَا لَا فَلَا تُكَلِّفُونِيهِ. ثُمَّ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ يَوْمًا فِينَا خَطِيبًا بِمَاءٍ يُدْعَى خُمًّا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عليه وَوَعَظَ وَذَكَّرَ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ- فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللهِ وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: وَأَهْلُ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي. فَقَالَ لَهُ حُصَيْنٌ: وَمَنْ أَهْلُ بَيْتِهِ يَا زَيْدُ؟ أَلَيْسَ نِسَاؤُهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ؟ قَالَ: نِسَاؤُهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَلَكِنْ أَهْلُ بَيْتِهِ مَنْ حُرِمَ الصَّدَقَةَ بَعْدَهُ. قَالَ: وَمَنْ هُمْ؟ قَالَ: هُمْ آلُ عليّ وَآلُ عَقِيلٍ وَآلُ جَعْفَرٍ وَآلُ عَبَّاسٍ. قَالَ: كُلُّ هَؤُلَاءِ حُرِمَ الصَّدَقَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ"[2].

وهو كما نرى، ليس فيه شيء يُوحي بأمر الخلافة؛ فضلاً أنْ يكون نصّاً فيها، إلا أنّ النّجميّ-تبعاً لأسلافه- تمسّك ببعض الألفاظ الشّاذة الّتي وردت في بعض روايات هذا الحديث، وحمّلها ما لم تحتمل، ومن أبرز ما تمسّكوا به ما جاء في بعض الطّرق ممّا رواه سِمَاكُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ الْوَلِيدِ الْعَبْسِيُّ[3] قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، فَحَدَّثَنِي أَنَّهُ شَهِدَ عليّا فِي

1) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص:16- 17).

2) مسلم، الصحيح، كتاب فضائل الصحابة- باب من فضائل عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، 122/7 ح2408، وهو عند الترمذي، الجامع، أبواب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم- باب مناقب أهل بيت النّبيّ صلى الله عليه وسلم،125/6ح3788 وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، والنّسائي، السنن الكبرى، كتاب المناقب، باب فضائل عليّ، 310/7ح 8092.

3) وسماك هذا عداده في المجاهيل، فأحسن ما ورد في ذكره أن ذكره -مجرد ذكر- ابن حبان في ثقاته. ينظر: تعجيل المنفعة (1/ 620)، لذا قال محققو المسند: " "حسن لغيره دون قوله: "وانصر من نصره، واخذل من خذله"، وهذا إسناد ضعيف لجهالة الوليد بن عُقبة وسِماك بن عُبيد". مسند أحمد ط الرسالة (2/ 271).

الرَّحَبَةِ[1] قَالَ: أَنْشُدُ اللهَ رَجُلًا سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ، وَشَهِدَهُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ إِلَّا قَامَ، وَلَا يَقُومُ إِلَّا مَنْ قَدْ رَآهُ، فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، فَقَالُوا: قَدْ رَأَيْنَاهُ، وَسَمِعْنَاهُ حَيْثُ أَخَذَ بِيَدِهِ يَقُولُ: اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ، فَقَامَ إِلَّا ثَلَاثَةً لَمْ يَقُومُوا، فَدَعَا عليهمْ، فَأَصَابَتْهُمْ دَعْوَتُهُ"[2].

وأما التحريف الّذي ادعاه النّجميّ على الإمام مسلم، ووعد ببيانه حينما قال في الهامش:"... فانه اكتفى بتخريج حديث مدلس ومحرف ويدل على فعله البشع في تحريف ما هو الحقيقة، وتعتيمه على الواقع انتخابه وتخريجه للقصة على عكس الكيفية المسلمة الواردة في مئات الأحاديث التي رويت بشأن الغدير وسوف نعالج هذه القصة في الفصل الثامن من هذا الكتاب في باب فضائل الإمام علي (عليه السلام) إن شاء الله "[3].

وبالرجوع إلى الفصل الثّامن من كتاب النّجمي، باب فضائل الإمام عليّ نجده يقول: " أخرج مسلم هذا الحديث في صحيحه بأسانيد متعددة، ولكنه أسقط الشق الأخير منه، الّذي يختص بقصة الغدير المختصة بأمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام)، بينما زيد بن أرقم هو من جملة المئات من رواة حديث الغدير يقول: ثم قام فأخذ بيد علي (عليه السلام) فقال: يا أيها الناس من أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم عاد من عاداه ووال من والاه، ولا يخفى أن زيد بن أرقم عندما حدث بهذا الحديث، فقد حرف المفهوم الصحيح والواقعي لأهل البيت (عليهم السلام) وأدخل فيهم آل عقيل وآل جعفر وآل عباس، بينما الحديثان اللذان نقلناهما ذيل آية التطهير وآية المباهلة "[4].

فنجد أن التّحريف، والتدليس، والفعل البشع، هو إسقاط عبارة " من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم عاد من عاداه ووال من والاه "، وهذا كلام من لا يتقن صناعة القوم؛ فإنما يستساغ مثل هذا الكلام لو كانت هذه الرواية بإسناد مسلم نفسه، والأمر ليس كذلك فهي من رواية المجاهيل والضعفاء كما سيأتي بعد أسطر.

ولكننا نجد النّجميّ في هذا الموضع تجاوز الحدّ مرتين؛ حيث انتقل من الادعاء على مقام العلماء، إلى الادعاء على مقام الصحابة؛ حينما ألصق تهمة التحريف بالصحابي الجليل زيد بن أرقم رضي الله عنه -كما نرى-.

وقد بيّن شيخ الإسلام ابنُ تيميّة الموقف من هذا الحديث دراية ورواية، فقال: "وهذا ممّا انفرد به مسلم، ولم يروه البخاريّ، وقد رواه الترمذيّ وزاد فيه: "وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض"[5]. وقد طعن غير واحد من الحفّاظ في هذه الزيادة، وقال: إنها ليست من الحديث. والّذين اعتقدوا صحتها قالوا إنما يدل على أن مجموع العترة الّذين هم بنو هاشم لا يتفقون على ضلالة، وهذا قاله طائفة من أهل السّنّة، وهو من أجوبة القاضي أبي يعلى وغيره.

والحديث الّذي في مسلم إذا كان النّبيّ صلى الله عليه وسلم قد قاله فليس فيه إلا الوصيّة باتباع كتاب الله، وهذا أمر قد تقدمت الوصيّة به في حجّة الوداع قبل ذلك، وهو لم يأمر باتباع العترة؛ لكن قال:" أذكّركم الله في أهل بيتي". وتذكير الأمة بهم يقتضي أن يذكروا ما تقدم الأمر به قبل ذلك من إعطائهم حقوقهم، والامتناع من ظلمهم، وهذا أمر قد تقدّم بيانه قبل غدير خمّ؛ فعُلم أنّه لم يكن في غدير خمّ أمرٌ يشرع نزل إذ ذاك، لا في حقّ عليّ ولا غيره. لا إمامته، ولا غيرها؛ لكنّ حديث الموالاة قد رواه

1) وهي: "قرية بحذاء القادسية على مرحلة من الكوفة على يسار الحجّاج إذا أرادوا مكّة" الحموي، معجم البلدان (3/ 33).

2) أحمد، المسند، 266/1ح979.

3) النّجميّ، أضواء على الصّحيحين، ص 108.

4) النّجميّ، أضواء على الصّحيحين، ص 332

5) الترمذي، الجامع، أبواب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم – باب مناقب أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، 125/6ح3788وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

التّرمذيّ وأحمد. والترمذي في مسنده عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم أنه قال:" من كنت مولاه فعلى مولاه"[1]، وأما الزيادة وهي قوله: "اللهم وال من والاه وعاد من عاداه".. الخ، فلا ريب أنّه كذب. ونقل الأثرم في سننه عن أحمد أن العبّاس سأله عن حسين الأشقر، وأنه حدث بحديثين، أحدهما: قوله لعليّ "إنك ستعرض على البراءة مني فلا تبرأ" والآخر: "اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه" فأنكره أبو عبد الله جداً لم يشكّ أنّ هذين كذب [2]. وكذلك قوله: "أنت أولى بكل مؤمن ومؤمنة" كذب أيضاً، وأمّا قوله "من كنت مولاه فعليّ مولاه" فليس هو في الصّحاح، لكن هو مما رواه العلماء وتنازع الناس في صحته، فنقل عن البخاريّ وإبراهيم الحربيّ وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعّفوه، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه حسنه كما حسنه الترمذي، وقد صنّف أبو العباس بن عقدة مصنّفاً في جميع طرقه. وقال ابن حزم: الّذي صحّ من فضائل عليّ فهو قول النّبيّ صلى الله عليه وسلم: "أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبيّ بعدي"[3] وقوله: "لأعطين الرّاية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله" [4] وهذه صفة واجبة لكل مسلم مؤمن وفاضل، وعهده صلّى الله عليه وسلّم "أنّ عليّا لا يحبّه إلا مؤمن، ولا يبغضه إلا منافق"[5] وقد صحّ مثل هذا في الأنصار: أنّهم لا يبغضهم من يؤمن بالله واليوم الآخر[6]. قال: "وأما من من كنت مولاه فعلى مولاه" فلا يصح من طريق الثّقات أصلاً، وأما سائر الأحاديث التي يتعلق بها الرّوافض فموضوعة؛ يعرف ذلك من له أدنى علم بالأخبار ونقلها"[7].

فإذا سلّمنا بصحة رواية الموالاة، وأخذنا بقول من حسّنها، فالجواب كما قال ابن العربيّ:" فأمّا حديث غدير خم فلا حجة فيه، لأنه إنما استخلفه في حياته على المدينة كما استخلف موسى هارون في حياته- عند سفره للمناجاة- على بني إسرائيل. وقد اتّفق الكلّ من إخوانهم اليهود على أنّ موسى مات بعد هارون فأين الخلافة؟. وأما قوله «اللهمّ وال من والاه» فكلام صحيح، ودعوة مجابة؛ وما يعلم أحد عاداه إلا الرافضة، فإنّهم أنزلوه في غير منزلته، ونسبوا إليه ما لا يليق بدرجته. والزّيادة في الحد نقصان من المحدود. ولو تعدّى عليها أبو بكر ما كان المتعدّي وحده، بل جميع الصّحابة- كما قلنا- لأنهم ساعدوه على الباطل. ولا تستغربوا هذا من قولهم، فإنّهم يقولون: إن النّبيّ صلى الله عليه وسلم كان مداريًا لهم، معنيا بهم على نفاق وتقيّة"[8].

ولا يفوتني بعد هذا النّقل المفصّل عن شيخ الإسلام أن أقول: فلينظر المنصف إلى قول النّجميّ أن ابن تيمية اكتفى لتضعيف هذه الرواية بعدم ورودها في الصحاح!! بل إنّ ابن تيمية فصّل الكلام على الحديث، وبين مذاهب العلماء، بأمانة وموضوعية.

- **آية التطهير:** بداية، لا أعلم ما الّذي جعل النّجميّ يُقحم آية التّطهير بأمثلة يوردها لأحاديث صحيحة لم يخرجها الشيخان!!، وعلى كل حال فهذه آية التّطهير وسياقها-وهو سياق يتحدث عن أزواج النّبيّ صلى الله عليه وسلم جميعاً-.

ﭑﭒﭓ □ □ □ □ □ □ □ □□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □□ □ □ □ □ □

□□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ **الأحزاب: ١- ٣٣**

1) الترمذي، الجامع، أبواب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - باب مناقب أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، 79/6ح3713وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

2) ينظر: المنتخب من علل الخلال (ص: 28).

3) مسلم، الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، 119/7ح2404.

4) البخاري، الصحيح، كتاب الجهاد والسير، باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم الناس إلى الإسلام، 47/4ح2942.

5) ينظر: مسلم، الصحيح، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حبّ الْأنصار وعليّ رضي الله عنهم من الإيمان وعلاماته،60/1ح78.

6) ينظر: مسلم، الصحيح، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حبّ الْأنصار وعليّ رضي الله عنهم من الإيمان وعلاماته،60/1ح75.

7) ابن تيمية، منهاج السّنّة النبوية (7/ 227).

8) ابن العربي، العواصم من القواصم (ص: 192).

فأين الدلالة الصّريحة على خلافة عليّ رضي الله عنه فيها، وأما إذا أرادوا الاستدلال بما روته الصّديقة بنت الصّديق عائشة رضي الله عنها قَالَتْ: خَرَجَ النّبيّ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ غَدَاةً وَعليه مِرْطٌ مُرَحَّلٌ مِنْ شَعَرٍ أَسْوَدَ، فَجَاءَ الْحَسَنُ بْنُ عليّ فَأَدْخَلَهُ، ثُمَّ جَاءَ الْحُسَيْنُ فَدَخَلَ مَعَهُ، ثُمَّ جَاءَتْ فَاطِمَةُ فَأَدْخَلَهَا، ثُمَّ جَاءَ عليّ فَأَدْخَلَهُ، ثُمَّ قَالَ: { □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ }"[1].

فهذه الرواية ليس فيها ما يزعمون، والآية حجّة عليهم. كما قال أبو السعود:" وهذهِ كما ترى آيةٌ بينةٌ وحجّةٌ نيرةٌ على كونِ نساءِ النّبيّ صلّى الله عليه وسلم من أهلِ بيتِه، قاضيةٌ ببُطلان رأيِ الشّيعة في تخصيصهم أهل البيتِ بفاطمةَ وعليّ وابنيهما رضوانُ الله عليهم، وأمّا ما تمسّكوا به من أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم خرجَ ذاتَ غُدوةٍ... فإنّما يدلُّ على كونِهم من أهلِ البيتِ، لا على أنّ من عداهم ليسُوا كذلك، ولو فُرضت دلالتُه على ذلك لما اعتدّ بها لكونِها في مُقابلةِ النّصّ"[2].

-**حديث الطائر المشويّ:** وهو ما روي "عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أُهْدِيَ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ طَائِرٌ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ ائْتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيَّ يَأْكُلْ مَعِي مِنْ هَذَا الطَّائِرِ، فَجَاءَ عليّ بْنُ أَبِي طَالِب"[3].

وهذا الحديث قد ردّه النّقاد رواية ودراية، ومنهم الذّهبي، فقال:" حَدِيث الطَّائِر من المَكْذُوبَاتِ الموضوعات عِنْد أهل الْعلم والمعرفة بحقائق النَّقْل، وَسُئِلَ الْحَاكِم عَن حَدِيث الطّير، فَقَالَ: لَا يَصحّ. مَعَ أَن الْحَاكِم مَنْسُوب للتشيع، لَكِن تشيعه وتشيع أَمْثَاله من أهل الْعلم بِالْحَدِيثِ كَالنَّسَائِيِّ وَابْن عبد الْبرّ وأمثالهما لَا يبلغ إِلَى تَفْضِيل عليّ على أبي بكر وَعمر، فَلَا يعرف فِي عُلَمَاء الحَدِيث من يفضله عليهمَا، ثمَّ إِمَّا أَن يكون الرَّسُول كَانَ يعرف أَنّ عليّاً أحبّ الْخلق إِلَى الله تَعَالَى أَو لا. فَإِن كَانَ يعرف، هلّا أرسل خَلفه؟ أَو هلّا قَالَ: اللَّهُمَّ ائْتِنِي بعليّ، فأراح أنفساً من الاحتمال والرّجاء الْبَاطِل. ثمَّ فِي لَفظه "أحبّ خلقك إِلَيْك وإليّ" فَكيف لَا يعرف أحبّ الْخلق إِلَيْهِ لَا سِيمَا! وَفِي الصِّحَاح مَا يُنَاقض هَذَا كَقَوْلِه "لَو كنت متخذا خَلِيلًا من الْأمة لاتخذت أَبَا بكر خَلِيلًا" وَهَذَا متواتر، جَاءَ من حَدِيث ابْن مَسْعُود، وَابْن عبّاس، وَأبي سعيد، وَابْن الزبير [4]، والخلّة كَمَال الْحبّ"[5].

-**حديث سدّ الأبواب:** وهو ما أخرجه التّرمذيّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ أَمَرَ بِسَدِّ الْأَبْوَابِ إِلَّا بَابَ عليّ. وقال: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ [6].

والنّسائيّ في الكبرى عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ: كَانَ لِنَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ- صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ- أَبْوَابٌ شَارِعَةٌ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ: "سُدُّوا هَذِهِ الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَ عليّ" [7].

ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب السّتّة غيرهما.

وهو من الأحاديث الّتي عليها كلام من جهة الرّواية، فلم يصرح أحد من المتقدّمين من نقّاد عصر الرواية بصحته، واختلف فيه المتأخرون.

---

1) مسلم، الصحيح، كتاب فضائل الصحابة- باب فضائل أهل بيت النّبيّ صلى الله عليه وسلم، 130/7ح2424.

2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (7/ 103).

3) الطبراني، المعجم الأوسط، 146/9ح9372. والحاكم في المستدرك، 131/3 مطولا بسياقة غريبة. وتعقبه الذهبي بقوله: إبراهيم بن ثابت ساقط. المستدرك على الصّحيحين للحاكم مع تعليقات الذهبي في التلخيص (3/ 142)، واستوعب طرقه ابن الجوزي وبيّن أنه لا يصحّ. ينظر: العلل المتناهية (1/ 231-237).

4) هو عند البخاري، الصحيح، كتاب فضائل الصحابة - باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت متخذا خليلا قاله أبو سعيد، 4/5 ح 3656 من طريق ابن عباس. (وبرقم 3658) من حديث ابن الزبير رضي الله عنهم جميعاً. وعند مسلم، الصحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة - باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، برقم (2383) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

5) الذهبي، المنتقى من منهاج الاعتدال (ص: 472).

6) التّرمذيّ، الجامع، أبواب المناقب عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم – باب....، 91/6 ح 3732.

7) النّسائيّ، السنن الكبرى، كتاب الخصائص- ذكر قول النّبيّ- صلى الله عليه وسلم- أمرت بسدّ هذه الأبواب غير باب عليّ، 422/7 ح 8388.

وقد أورد ابن الجوزيّ عدّة روايات لهذا الحديث، ثمّ قال: (هذه الأحاديث كلّها من وضع الرافضة؛ قابلوا بها الحديث المتفق على صحّته في: "سدّوا الأبواب إلاّ باب أبي بكر" وهو: "سدّوا كلّ خوخة في المسجد غير خوخة أبي بكر"[1]) [2].

وقال السّباعي: " وأما حديث "سَدَّ الأَبْوَابِ" الّذي يرويه الشّيعة ويستثنون منه باب عليّ، فقد ذكر أكثر النُّقَادِ أنه حديث موضوع، حكم بذلك ابن الجوزيّ [3]، والعراقيّ [4]، وابن تيمية [5] وغيرهم، وعلى فرض صحته فقد أجاب عنه العلماء..." [6].

وأما جوابه من جهة الدّراية؛ فلو أخذنا بقول من صحّحه -ومنهم ابن حجر- [7]، فليس فيه تعرض لموضوع الخلافة، وإنما " كان ذلك مما اختصّ به أبا بكر وعليّاً، كما قد اختصّ غيرهما من أصحابه بما اختصّه به"[8].

وإذا سلّمنا للقوم دلالته الصريحة على الخلافة؛ فإثباتها لأبي بكر أولى من عليّ رضي الله عنهما كما لا يخفى، فباب عليّ داخل المسجد فكان لا بدّ من تركه، وليس كذلك باب أبي بكر وخوخته؛ لذا قال ابن حجر: "وَأَمَّا سَدُّ الْخَوْخِ فَالْمُرَادُ بِهِ طَاقَاتٌ كَانَتْ فِي الْمَسْجِدِ يَسْتَقْرِبُونَ الدُّخُولَ مِنْهَا، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ بِسَدِّهَا إِلا خَوْخَةَ أَبِي بَكْرٍ، وَفِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى اسْتِخْلافِ أَبِي بَكْرٍ؛ لأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْمَسْجِدَ كَثِيرًا دُونَ غَيْرِه"[9].

-**حديث: "أنا مدينة العلم وعليّ بابها"**: وهو ما رواه الترمذي "عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عليّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ: أَنَا دَارُ الْحِكْمَةِ وَعليّ بَابُهَا ".

وقال: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مُنْكَرٌ، وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ شَرِيكٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، وَلَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الثِّقَاتِ غَيْرَ شَرِيكٍ، وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ"[10].

وهو من الأحاديث التي لم يثبتها المتقدّمون [11] ولا المتأخرون، وقويت عباراتهم في ردّه، حيث عبروا بـــ: موضوع [12]، أو باطل [13]، أو مكذوب أو لا أصل له [14]، أو لا يصح في هذا المتن حديث [15]، أو حَدِيث مُنكر وَلَيْسَ لَهُ وَجه صَحِيح [16].

وقد استقصى ابن الجوزيّ طرق هذا الحديث، فقال: " الحديث العاشر في ذكر مدينة العلم، وفيه عن عليّ وابن عباس وجابر... والحديث لا أصل له"[1].

---

1) البخاري، الصحيح، كتاب الصلاة – باب الخوخة والممر في المسجد، 100/1ح476.
2) ابن الجوزيّ، الموضوعات، (364/1-365) وتابعه الذهبيّ، المنتقى من منهاج الاعتدال (ص: 311).
3) ابن الجوزيّ، الموضوعات، (364/1-365).
4) العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص: 58).
5) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (5/ 35).
6) السّباعي، السّنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي (1/ 255).
7) ابن حجر، القول المسدد في الذبّ عن مسند أحمد (ص16- 19).
8) الطّحاوي، بيان مشكل الآثار (9/ 14).
9) ابن حجر، القول المسدد في الذب عن مسند أحمد (ص: 19).
10) الترمذي، الجامع، أبواب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم – باب، 85/6 ح 4098.
11) فلم يثبت عن ابن معين تصحيح الحديث كما بين الخطيب إذ ثبت عنه أنه قال: ما هذا الحديث بشيء. ينظر: تاريخ بغداد (12/ 315). وتصحيح الحاكم متعقب بقول الذهبي: بل موضوع. ينظر: الحاكم المستدرك على الصحيحين (3/ 137) والذهبي، موضوعات المستدرك للذهبي (ص: 4).
12) تلخيص الذهبي مطبوع مع: الحاكم، المستدرك، 126/3 ح 4637.
13) ابن العربي، أحكام القرآن (5/ 104).
14) المنتخب من علل الخلال (1/ 208).
15) العقيلي، الضعفاء الكبير (3/ 149).
16) الترمذي، العلل الكبير (ص: 374).

وأما نَقْد ما أغضب النجمي؛ من أنّ البخاريّ أفرد باباً خاصاً في فضائل معاوية رضي الله عنه، وزعمه أنه لا يوجد لمعاوية رضي الله عنه منقبة واحدة على لسان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، لذا أخرج البخاري أثرين عن ابن عباس في مدح معاوية رضي الله عنه.

أقول هذا أيضاً من تقوّل النجمي على البخاري لأن البخاريّ أفرد باباً في ذكر معاوية رضي الله عنه، أورد فيه أثرين وحديثا، والمطالع لكتاب المناقب في صحيح البخاريّ يجد أن تراجم أبوابه على قسمين:

– مناقب فلان: وهو الأكثر؛ لأن الكتاب خصص لذلك أصلاً، ويسرد فيه ما جاء صريحاً في المنقبة.

– وذكر فلان: وهو في بعض التراجم التي تستنبط منها المنقبة استنباطاً، وهذا ما فعله البخاري مع معاوية رضي الله عنه، قال ابن حجر: " تنبيه: عبّر البخاري في هذه الترجمة بقوله ذكر ولم يقل فضيلة ولا منقبة؛ لكون الفضيلة لا تؤخذ من حديث الباب، لأن ظاهر شهادة ابن عباس له بالفقه والصّحبة دالة على الفضل الكثير"[2].

وعدم ذكر أحاديث صحيحة تشهد صراحة بفضل معاوية على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم سببها أنها ليست على شرطه، وليس لعدم وجودها[3]، ولو كان كذلك ما ضرّه رضي الله عنه، فإن نبي الله صلى الله عليه وسلم لم يذكر فضل كل صحابي على وجه الخصوص، ويكفيه شرفاً وفخراً صحبته رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو ما ذكره معاوية رضي الله عنه صراحة في الحديث الثالث الّذي أخرجه البخاري في الباب، فعَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: "إِنَّكُمْ لَتُصَلُّونَ صَلَاةً ، لَقَدْ صَحِبْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَا رَأَيْنَاهُ يُصَلِّيهَا..."[4].

وبعد هذا النّقد لكلام النّجميّ، يخرج القارئ –بإذن الله تعالى– بحقائق، وهي:

1–إظهار البخاريّ ومسلم وصحيحيهما لفضائل عليّ رضي الله عنه التي تتفق وشرطيهما.

2– أمثلة النّجميّ الّتي مثّل بها لما يعتقدها أدلّة صريحة على خلافة عليّ رضي الله عنه، وهي: "حديث الغدير"، و"آية التطهير"،و "حديث الطائر المشوي"، و"حديث سد الأبواب"، و"حديث أنا مدينة العلم وعليّ بابها". لم يصح منها رواية إلا أصلُ حديث الغدير "من كنت مولاه..." عند بعض أهل العلم، و"حديث سدّ الأبواب" عند بعض المتأخرين، وأمّا دراية فليس فيها أيّ إشارة إلى موضوع الخلافة.

3– هذه الأمثلة لم تخرج في سائر الصّحاح السّتّة والمدارك المعتبرة لدى أهل السّنّة، وليست من يقينيّات الحوادث التّاريخيّة ومسلماتها، ولا هي مما أجمع عليه علماء السّنّة، بل أجمع علماء السّنّة على ضعف أكثرها وردّه، فكيف يستقيم القول بأنها تواترت لأنّها من طريق عشرات الصحابة كما يزعم النّجميّ!.

---

1) ابن الجوزي، الموضوعات (1/ 349–355).

2) ابن حجر، فتح الباري (7/ 104).

3) منها: ما رواه الترمذي، الجامع، أبواب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب مناقب معاوية بن أبي سفيان رضي الله عن: 6 /157ح 3842 عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمِيرَةَ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لِمُعَاوِيَةَ: "اللَّهُمَّ، اجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا، وَاهْدِ بِهِ". وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. ورجح الألباني تصحيحه، ينظر: السلسلة الصحيحة (4/ 468). وينظر كتاب الأحاديث النبوية في فضائل معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما لفضيلة الشيخ محمّد الأمين الشنقيطي، وبهامشها: منحة ذي الجلال، في التعليق على فضائل معاوية بن أبي سفيان، بقلم الشيخ عمرو عبد المنعم سليم، طبعة دار الضياء، ط1، 1427 هـ.

4) البخاري، الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر معاوية رضي الله عنه. 5 /29ح3766.

المطلب الثاني: افتراء مسلم على الشّيعة.

قال النّجميّ: "افتراء مسلم على الشّيعة: ومن ثمار شجرة العصبية الخبيثة المرة، ومن آثارها المخزية، ما أورده مسلم في مقدمة صحيحه من البهتان والافتراء على الشّيعة، فهو عندما يتطرق الى الأحاديث الموضوعة والمخالفة للواقع. يقول بكل صلافة: إن من الأحاديث الموضوعة ما ترويه الشّيعة الرافضة عن الإمام على (عليه السلام): أن عليّا في السحاب.

وأقول: إن أحاديث الشّيعة قد دونت منذ عهد الرسول (صلى الله عليه وآله)، وعقائدهم قد ملأت كتبهم الكلامية بنحو واف وكاف، وإن المكتبات لمعمورة بكتبهم، فهل ترى في كتاب واحد مثلا حديثا واحدا يدل على ما بهته مسلم على الشّيعة؟ ألم تكن عقيدة الشّيعة ومحدثيهم ومؤرخيهم بأن الإمام عليّ (عليه السلام) قد قتل في محراب مسجد الكوفة بسيف أشقى الناس عبدالرحمن بن ملجم المرادي ودفن في الغري؟

ولا غرو أن يحتوي صحيح البخاريّ وصحيح مسلم على مثل هذه الأحاديث الموضوعة التي لا أصل لها-كالحديث المذكور- وهذه هي المسائل التي تسمى عند أهل السّنّة بالصحيحة، والتي طفحت في المجتمع الإسلامي واتخذها أهل السّنّة ذريعة للتهجم والمؤاخذة على الآخرين.

ولكن ما هي القصة المذكورة، ومن أين نشأت؟ ورد في المصادر التاريخية أن النّبيّ (صلى الله عليه وآله) كانت عنده عمامة تسمى السحاب، فوهبها يوم غدير خم لعلى (عليه السلام) كرامة له، فكان ربما طلع عليه عليّ (عليه السلام) بتلك العمامة فيقول (صلى الله عليه وآله) وهو فرح: اتاكم عليّ في السحاب. وسعد شيعة على (عليه السلام) بتلك المفخرة وكانوا يرددون قول النّبيّ (صلى الله عليه وآله): جاء عليّ (عليه السلام) في السحاب[1]. إلا أن مسلم أعرض عن ذكر أصل الحديث وأبى عن سرد القصة الحقيقية، واكتفى بذكر حديث موضوع على النحو الّذي ذكرناه ونسبه الى الشّيعة!!" [2].

وأمّا مناقشة النّجميّ في دعواه أنّ الإمام مسلم رحمه الله افترى على الشّيعة، ودليله على ذلك، فيناقش بمايلي:

أوّلاً: هل صحّ أنّ ما أورده مسلم في مقدمة صحيحه من البهتان والافتراء على الشّيعة، فهو عندما يتطرق إلى الأحاديث الموضوعة والمخالفة للواقع. يقول بكل صلافة: إنّ من الأحاديث الموضوعة ما ترويه الشّيعة الرافضة عن الإمام عليّ (عليه السلام): أنّ عليّاً في السحاب.

الجواب عن ذلك يظهر بالرجوع إلى مقدمة صحيح مسلم، لنجده يتحدث عن باب الكشف عَنْ معايب رواة الحديث ونقلة الْأَخبار وقول الْأَئمة في ذلك، ثمّ روى بالإسناد بعض الآثار عمّن سبقه من النّقاد في ذلك، وكان منها أن قال:" وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيب، حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا سَأَلَ جَابِرًا، عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: { فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ }، فَقَالَ جَابِرٌ: لَمْ يَجِئْ تَأْوِيلُ هَذِهِ، قَالَ سُفْيَانُ: وَكَذَبَ، فَقُلْنَا لِسُفْيَانَ: وَمَا أَرَادَ بِهَذَا؟ فَقَالَ: إِنَّ الرَّافِضَةَ تَقُولُ: إِنَّ عليّا فِي السَّحَابِ، فَلَا نَخْرُجُ مَعَ مَنْ خَرَجَ مِنْ وَلَدِهِ، حَتَّى يُنَادِيَ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ- يُرِيدُ عليّا أَنَّهُ يُنَادِي-: اخْرُجُوا مَعَ فُلَانٍ، يَقُولُ جَابِرٌ: فَذَا تَأْوِيلُ هَذِهِ الْآيَةِ، وَكَذَبَ، كَانَتْ فِي إِخْوَةِ يُوسُفَ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ، حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا يُحَدِّثُ بِنَحْوٍ مِنْ ثَلَاثِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ، مَا أَسْتَحِلُّ أَنْ أَذْكُرَ مِنْهَا شَيْئًا، وَأَنَّ لِي كَذَا وَكَذَا "[3].

فإذاً، هو يتحدث عن رأي الإمام سفيان الثوري في جابر الجعفي [4]؛ وكشفه لمعايب جابر بأنه ممن يقول بأن عليّاً رضي الله عنه في السّماء، فأين ما زعمه النّجميّ، وتطاول بسببه على الإمام مسلم!!؟؟

ثانياً: ما قصّة (عليّ في السحاب)؟ وهل أعرض مسلم رحمه الله عن ذكر أصل القصّة؟

---

1) سيرة الحلبي 3: 341 وتفصيل القصة تجده في موسوعة الغدير 1: 292، فراجعه.

2) النّجميّ، أضواء على الصّحيحين، ص 109-110.

3) مسلم، الصحيح، المقدمة، باب الكشف عَنْ معايب رواة الحديث ونقلة الْأَخبار وقول الْأَئمة في ذلك، (16/1).

4) جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، أبو عبد الله الكوفي، ضعيف رافضي. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 137).

أحالنا النّجميّ لمعرفة القصّة الكاملة إلى مرجعين:

أولهما: السّيرة الحلبيّة، وهو كتاب "إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون" لمؤلفه عليّ بن إبراهيم بن أحمد الحلبيّ، (ت: 1044هـ). وبالرجوع إلى الكتاب نجده يقول -وهو يذكر صفة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم-: " وكان له صلّى الله عليه وسلّم عمامة تسمّى السّحاب، كساها عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه، فكان ربما طلع عليه عليّ كرم الله وجهه، فيقول صلّى الله عليه وسلّم: أتاكم عليّ في السّحاب، يعني عمامته التي وهبها له صلّى الله عليه وسلّم"[1].

هكذا ذكرها مرسلة بلا إسناد!.

والثاني: موسوعة الغدير، حيث قال النّجميّ: "وتفصيل القصة تجده في موسوعة الغدير 1: 292، فراجعه". وقد راجعته، فوجدته يقول:

" (فائدة): قال أبو الحسين المُلْطِي في التنبيه والرد ص 26: قولهم " يعني الروافض ": عليّ في السحاب. فإنما ذلك قول النّبيّ صلى الله عليه وسلم لعليّ: أقبل وهو معتمّ بعمامة للنّبي صلّى الله عليه وسلّم كانت تدعى " السّحاب " فقال صلّى الله عليه وسلّم: قد أقبل عليّ في السّحاب. يعني في تلك العمامة التي تسمّى " السّحاب " فتأولوه هؤلاء على غير تأويله. وقال الغزالي كما في البحر الزخار: 215: كانت له عمامة تسمى السحاب فوهبها من عليّ فربما طلع عليّ فيها فيقول صلى الله عليه وسلم: أتاكم عليّ في السحاب. وقال الحلبي في السيرة 3 ص 369: كان له صلى الله عليه وسلم عمامة تسمى السحاب كساها عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه،...يعني عمامته التي وهبها له صلى الله عليه وسلم. قال الأميني: هذا معنى ما يعزى إلى الشّيعة من قولهم: إن عليّا في السحاب ولم يأوّله أي أحد منهم قط من أوّل يومهم على غير تأويله كما حسبه الملطي، وإنما أوله الناس افتراء عليّنا، والله من ورائهم حسيب" [2].

ثم راجعت مصادر الأميني التي استسقى منها فائدته، فراجعت التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للمُلطيّ (ت369 هـ) فوجدته يقول: "إن أهل الضلال الرافضة ثماني عشرة فرقة يتلقبون بالإمامية وأنا أذكرها إن شاء الله على رتبها فأولهم الفرقة الغالية من السبئية وغيرهم... وقولهم عليّ في السحاب..." [3].

وكما نرى، ليس عند صاحب موسوعة الغدير شيء يمكن الاعتماد عليه في دراسة القصّة، فكان لا بدّ من البحث عن أصل هذه القصّة كما قال النّجميّ، وهل صحّ عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أنّه أعطى عليّاً رضي الله عنه عمامة تسمى السّحاب، وبعد البحث وجدت أنّ أوّل مَن ذكرها ابن عديّ (ت365هـ) وأبو الشّيخ الأصبهانيّ(ت369هـ) في كتابه "أخلاق النّبيّ" وهذا لفظه، قال:" حدثني محمد بن أحمد بن سعيد الواسطي، نا محمد بن الوزير، نا مسعدة بن اليسع، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، قال: كسا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عليّاً عمامةً يقال لها: السّحاب، فأقبل عليّ رضي الله عنه وهي عليه، فقال صلّى الله عليه وسلّم: هذا عليّ قد أقبل في السّحاب. فحرّفها هؤلاء، فقالوا: عليّ في السحاب" [4].

لكنّ هذه القصة لا تثبت كما بيّن العراقي، قال: " رواه ابن عديّ، وأبو الشيخ، من حديث جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، وهو مرسل ضعيف جداً..."[5]. وقال ابن السبكي: لم أجد له إسناداً [6].

---

1) الحلبي، السيرة الحلبية (481/3).

2) الأميني، الغدير (1/ 292).

3) المُلْطي، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، وقال الإيجي في المواقف، المواقف (3/ 678): "وقال ابن سبأ: وأنّه لم يمت عليّ ولم يقتل؛ وإنّما قتل ابن ملجم شيطاناً تصوّر بصورة عليّ، وعليّ في السّحاب، والرّعد صوته، والبرق سوطه، وأنّه ينزل بعد هذا إلى الأرض".

4) الأصبهانيّ، كتابه أخلاق النّبيّ (ص: 123) ح292.

5) العراقيّ، تخريج أحاديث إحياء علوم الدّين (3/ 1452).

6) السبكيّ، أحاديث الإحياء التي لا أصل لها (ص: 31).

وبمزيد من البحث أستطيع إثبات هذا المعتقد-أنّ عليّاً رضي الله عنه في السّحاب، بمعنى الغيوم- هو معتقدعند غلاة الرّافضة بدلالة بعض القرائن، منها:

الأولى: أنّ بعض النّقاد كان يذكرون هذا القول عند الطّعن على بعض الرّواة، من ذلك ما جاء في ترجمة الفرات بن أحنف بن أبي بحر الهلاليّ الكوفيّ:" قال ابن حبّان: كان غالياً في التّشيع لا تحلّ الرّواية عنه ولا الاحتجاج به. وقال ابن نمير: كان من الّذين يقولون عليّ في السّحاب" [1].

وما جاء في ترجمة عمرو بن جابر أبو زرعة الحضرميّ: " قال سعيد بن أبي مريم: سمعت ابن لهيعة يقول: عمرو بن جابر كان ضعيف العقل، كان يقول: عليّ في السّحاب. كان يجلس معنا فيبصر سحابة فيقول: هذا عليّ قد مرّ في السّحاب. كان شيخاً أحمق"[2].

الثانية: ما اشتهر من شعر ابن المبارك (ت181هـ) قال:

(إِنِّي امْرُؤ لَيْسَ فِي ديني لغامزة... لين وَلست عَلَى الْإِسْلَام طعانا)

(فَلَا أسب أَبَا بكر وَلَا عمرا... وَلنْ أسب معَاذ اللَّه عثمانا)

(وَلَا الزبير حوارِي الرَّسُول وَلَا... أهدي لطلْحَة شتما عز أَو هانا)

(وَلَا أَقُول عليّ فِي السَّحَاب إِذا... قد قُلت وَالله ظلماً ثمَّ عُدْوانًا) [3].

فنلحظ كيف تبرأ ابن المبارك -رحمه الله- نفسه مما هو سبب للغمز؛ فنفى عن نفسه أن يكون ممن يقول بأن عليّاً في السّحاب، وعدّ هذا القول ممن يقوله ظلماً ثمَّ عُدْوانًا.

ثالثا: قول النّجميّ إنّ أحاديث الشّيعة قد دونت منذ عهد الرسول (صلى الله عليه وآله)، وعقائدهم قد ملأت كتبهم الكلاميّة بنحو واف وكاف، وإنّ المكتبات لمعمورة بكتبهم، فهل ترى في كتاب واحد مثلاً حديثاً واحداً يدل على ما بهته مسلم على الشّيعة؟

أقول: لست أدري ما الكتب التي دوّنت أحاديث الشّيعة منذ عهد النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم!!، وليس هذا موضع البحث عن الأحاديث الموضوعة في كتب الشّيعة، ولا هو غاية البحث، لكن يكفى الباحث في كتب الشّيعة أن يعلم أن أقدم كتب متون الأحاديث عند الشّيعة، ومصدرها الأساسي، وهو كتاب الكافي للكليني (ت329هـ)، يقول مؤلفه: "عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن الحسن بن أبي خالد شينولة قال: قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام: جعلت فداك إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام، وكانت التقية شديدة فكتموا كتبهم، ولم ترو عنهم فلما ماتوا صارت الكتب إلينا فقال: حدثوا بها فإنها حق"[4]. فكيف يوثق بما هذا وصفه!!

رابعاً: قول النّجميّ: " ولا غرو أن يحتوي صحيح البخاريّ وصحيح مسلم على مثل هذه الأحاديث الموضوعة التي لا أصل لها-كالحديث المذكور-، وهذه هي المسائل التي تسمى عند أهل السّنّة بالصّحيحة، والتي طفحت في المجتمع الإسلامي، واتخذها أهل السّنّة ذريعة للتهجم والمؤاخذة على الآخرين"[5].

وهو كلام إنشائي خطابي يعوزه الدّليل، فهلا ذكر لنا مثالا واحداً – غير الحديث المذكور، والّذي بينت عواره والحمد لله- على تلك الأحاديث الموضوعة في الصّحيحين، والتي اتخذها أهل السّنّة ذريعة للتهجم على الشّيعة والمؤاخذة عليهم!!.

---

1) ابن حجر، تعجيل المنفعة (ص: 331).

2) الذهبي، ميزان الاعتدال (3/ 250).

3) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (1/ 287).

4) الكليني، الكافي، ص56.

5) النّجميّ، أضواء على الصّحيحين، ص 109-110.

خامسا: قول النّجميّ: "ورد في المصادر التاريخية أن النّبيّ (صلى الله عليه وآله) كانت عنده عمامة تسمى السحاب، فوهبها يوم غدير خم لعلى (عليه السلام) كرامة له، فكان ربما طلع عليه عليّ (عليه السلام) بتلك العمامة فيقول (صلى الله عليه وآله) وهو فرح: اتاكم عليّ في السحاب. وسعد شيعة على (عليه السلام) بتلك المفخرة وكانوا يرددون قول النّبيّ (صلى الله عليه وآله): جاء عليّ (عليه السلام) في السحاب".

فيه تصرف غير مقبول من النّجميّ في أصل النص في مواضع هي: (فوهبها يوم...كرامة له) (وهو فرح) (وسعد شيعة على (عليه السلام) بتلك المفخرة وكانوا يرددون..) فإن النص مع عدم ثبوته-كما بينت سابقاً- ليس فيه هذه العبارات العاطفيّة.

سادساً: وأمّا قوله في بداية كلامه" ومن ثمار شجرة العصبية الخبيثة المرة، ومن آثارها المخزية، ما أورده مسلم في مقدمة صحيحه من البهتان والافتراء على الشّيعة ..."، فهذا من الكلام الذي وعدت أن أنبه عليه دون مجاراته، والقارئ المنصف يفرق بين كلام العلم، والكلام الّذي هو ثمرة طائفيّة وعصبيّة!

المطلب الثالث: موقف البخاريّ من الإمام الصّادق

أسهب النّجميّ في حديثه عن موقف الإمام البخاريّ من الإمام الصّادق-رحمهما الله تعالى-، لذا أجدني مضطراً لسرد كلامه ثم تحليله ومناقشته ونقده تباعا.

قال النّجميّ: "بين البخاريّ والإمام الصّادق (عليه السلام)

بينا سابقا في مبحث رجال الصّحيحين إنهما نقلا أحاديث عن بعض الرواة الّذين هم من الخوارج والنواصب، وخاصة الّذين ثبتت عداوتهم ومنابذتهم لأهل البيت (عليهم السلام) بنحو القطع، واختص البخاريّ في النقل عن عمران بن حطان، وهو ممن زعماء الخوارج ومن فقهائهم ومتكلميهم وخطبائهم، ونرى أن إيمان البخاريّ وتقواه: قد أجازا له أن يروي عن هؤلاء المعلومي الحال ولم يسمحا له من أن ينقل ولو حديثا واحدا عن الإمام الصّادق (عليه السلام)" [(1)].

قول النّجميّ أن البخاريّ ومسلم أخرجا عن بعض الخوارج والنواصب، فهذا من الحق الّذي يراد به الباطل، ومن قول بعض الحقيقة وإخفاء بعضها الآخر، ذلكم أنه من المعلوم انتشار الفرق بعد فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه، وانتماء بعض الرواة لبعضها حقيقة، أو اتهامه بذلك أمر معلوم، حتى عبر الإمام عليّ بن المديني بقوله: "لو تركت أهل البصرة لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي، يعني التشيع، خربت الكتب" قال الخطيب البغدادي: " قوله: خربت الكتب، يعني لذهب الحديث" [(2)].

وما أخفاه النّجميّ-وليس بخاف على طلبة العلم- أنهما أخرجا كذلك للرواة الشّيعة، من ثبت تشيعه وغلوه في التشيع، أو من كان تشيعه في تقديم عليّ على عثمان فقط مع إقراره بتقديم الشّيخين رضي الله عنهم جميعاً، وفي رسالة ماجستير قدمت في جامعة آل البيت الأردنية بعنوان " منهج الإمامين، محمد بن إسماعيل البخاريّ ت (256هـ-870م) ومسلم بن الحجاج القشيري ت (261هـ-875م)، في الرواية عن رجال الشّيعة في صحيحيهما"، بين الباحث أن الشّيخين أخرجا ل (37) من رجال الشّيعة، اشتركا في (18) وانفرد البخاريّ ب(4) وانفرد مسلم ب(15). بينما زاد عدد مروياهم عن ألفي رواية، مع مراعاة الكيفية التي خرجا لهم عليها وهي غالباً في المتابعات والشواهد [(3)].

---

1) النّجميّ، أضواء على الصّحيحين، (ص 110).

2) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص: 129).

3) " منهج الإمامين، محمّد بن إسماعيل البخاريّ ت (256هـ-870م) ومسلم بن الحجاج القشيري ت (261هـ-875م)، في الرواية عن رجال الشّيعة في صحيحيهما" الباحث: محمّد خليفة الشرع، رسالة ماجستير بإشراف د. صديق مقبول، نوقشت في كلية الدراسات الفقهية والقانونية-جامعة آل البيت الأردنية، بتاريخ12-6-2000م.

وأما قول النجمي: " ونرى أن إيمان البخاريّ وتقواه: قد أجازا له..." فهذا من غمز النّجمي وتعريضه بالإمام البخاري رحمه الله تعالى، وهو مما وعدت بعدم مجاراته والاكتفاء بالتنبيه عليه، ويكفي البخاريّ مكانة أن شرفه الله بتأليف الجامع الصحيح، وتلقي الأمة له بالقبول.

ثم تابع النّجميّ قائلاً:" ويتجلى لك هذا الأمر أكثر وضوحا، ويرتفع الحجاب عن العصبية الطّائفيّة التي كانت عند البخاريّ عندما تتمعن في الحقائق التاريخية والاجتماعية، وتدرس شخصية كل من الإمام الصّادق (عليه السلام) والبخاريّ إذ:1 ــ أن عهــد البخاريّ كان يقارب عهد الإمام الصّادق (عليه السلام) وانه قد توفي بعد الإمام بقرن واحد، لأن الإمام الصّادق (عليه السلام) توفي سنة 148 هــ. وتوفي البخاريّ سنة 256 هــ"[1].

فقول النّجميّ تقارب الإمام الصّادق من عهد الإمام البخاريّ فليس بين وفاة الرجلين إلا قرن واحد!؟ فهذا من الغرائب، يتجه الاعتراض به لو عاشا في زمن واحد، وكانا من الأقران، وكان الإمام الصّادق من أهل النّقد والرّواية.

ثم قال النّجميّ:" 2 ــ كانت المدينة المنورة مركزا لتدريس الإمام الصّادق (عليه السلام) وقد استوطنها البخاريّ مدة ست سنوات يأخذ من علمائها الحديث، وقد تكررت رحلاته إلى مركز التشيع يومذاك-بغداد والكوفة- بحيث نسي عددها لكثرتها[2]، وكانت الحجاز والعراق في ذاك العصر غاصتان بأصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام) بحيث يصعب إحصاءهم، وكان صيت الإمام الصّادق (عليه السلام) وشهرته قد فاقت أرجاء العالم الإسلامي يومذاك حتى أن علماء أهل السّنّة في ذاك العهد قد سمعوا بها، ولم يكن بوسع أحد يدعي الفقاهة والرواية أن يقول إنه لم يسمع عن مقام الإمام (عليه السلام) العلمي"[3].

وكلامه هذا لا يخلو من مغالطات وغمز: أما المغالطات فزعمه أنّ البخاريّ استوطن المدينة المنوّرة ستّ سنوات، وزعمه بأنّ البخاريّ نسي كم مرّة دخل بغداد والكوفة. وإنّما قال البخاريّ رحمه الله: " لَقِيْتُ أَكْثَرَ مِنْ أَلفِ رَجُلٍ أَهْلِ الحِجَازِ وَالعِرَاقِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ، لَقِيتُهُم كَرَّاتٍ، أَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالجَزِيْرَةِ مرّتين، وَأَهْلِ البَصْرَةِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَبَالحِجَازِ سِتَّةَ أَعْوَامٍ، وَلاَ أُحْصِي كم دَخَلْتُ الكُوْفَةَ وَبَغْدَادَ مَعَ مُحَدِّثِي خُرَاسَانَ،...ثُمَّ قَالَ: فَمَا رَأَيْتُ وَاحِداً مِنْهُم يَخْتَلِف فِي هَذِهِ الأَشْيَاءِ أَنَّ الدِّيْنَ قَوْلٌ وَعملٌ، وَأَنَّ القُرْآنَ كَلاَمُ اللهِ"[4].

فأين ما زعمه النّجميّ!! إنما يتحدث البخاريّ عن كثرة شيوخه، وكرّات لقاءاته معهم، وأنّه لم يسمع -حتى تلك اللحظة- التي قال فيها لمحدثه أنه لم يسمع مَن يخالف القول أَنَّ الدِّيْنَ قَوْلٌ وَعملٌ، وَأَنَّ القُرْآنَ كَلاَمُ اللهِ". فنرى النّجميّ بيتر الكلام من سياقه ويحصر الحجاز بالمدينة المنورة فقط!!.

وأما الغمز واللمز فهو ما حرفه النّجميّ حيث قال: "حتى نسي كم مرّة..." فهل قول العالم: وَلاَ أُحْصِي كم... تعني النسيان!؟!، فلو كان النّجميّ أو من ترجم كتابه يعلم لسان العرب؛ لعلم أن الكثرة هي مراد البخاريّ لا النسيان.

ولا يفوتني هنا أن أنبّه إلى ما اعتاده النّجميّ من الإحالات الموهمة التي يطلب فيها المراجعة لمواضع يفترض أن يكون الكلام فيها أكثر تفصيلاً، فلما رجعت إلى إحالته التي ذكر وهي الرجوع إلى ص66 من كتابه، لم أجد إلا أنه وثق قول البخاريّ من هدي الساري فحسب.

1) النّجميّ، أضواء على الصّحيحين، ص 110.
2) راجع ص66.
3) النّجميّ، أضواء على الصّحيحين، ص 110.
4) الذهبي، سير أعلام النبلاء (12/ 407).

ثم تابع النّجميّ قوله: "3 ــ إن البخاريّ خرج أحاديث عمن أخذوا العلم عن الإمام الصّادق (عليه السلام) مثل عبدالوهاب الثّقفي، حاتم بن إسماعيل، مالك بن أنس، ووهب بن منبه، وهؤلاء هم من مشايخ البخاريّ في الحديث [1]، ولكن البخاريّ أبى أن يروي تلك الأحاديث التي رواها هؤلاء المشايخ عن الإمام الصّادق (عليه السلام)!!" [2].

وهذا الكلام من النّجميّ يحمل مغالطات كذلك، فالرواة الأربعة الّذين ذكرهم ليسوا من مشايخ البخاريّ في الحديث إنما روى البخاريّ عنهم بالواسطة، ولئن اشتبه الأمر على النّجميّ في عبد الوهاب وحاتم ومالك إذ يروي عنهم البخاريّ بواسطة واحدة، فلا ينبغي أن يشتبه الأمر عليه-إن كان من أهل الصنعة- في وهب بن منبه المولود (34هــ) وتوفي على خلاف (103هــ، أو 104هــ، أو 110هــ، أو 113هــ، أو 114هــ، أو 116هــ، وقيل: 120هــ) [3] أي قبل وفاة الإمام الصّادق نفسه، مع العلم أن طبقته هي طبقة شيوخ الإمام الصّادق وليس تلاميذه، مع التنبيه أنه لم يذكر لا في شيوخ الصّادق ولا تلاميذه، ولم يخرج له البخاريّ إلا حديثاً واحداً [4]، وإحالة النّجميّ على كتاب الجمع بين رجال الصّحيحين لا تكفي لإثبات ما زعم فلم يذكر ابنُ القَيْسرانيّ أن هؤلاء من شيوخ البخاريّ، إلا إن ظن أن كل من ذكر في الكتاب من شيوخ البخاريّ.

أمّا إلزام النّجميّ للبخاري أن يخرج من الأحاديث التي رواها هؤلاء عن الإمام الصّادق فليس بلازم، لأن البخاريّ رحمه الله تعالى أقام كتابه هذا وفق منهجية علمية دقيقة انتقى أحاديثه على أساسها.

ثم تابع النّجميّ بقوله: " تبرير ابن تيمية:

وأما بالنسبة إلى عدم رواية البخاريّ الحديث عن الإمام الصّادق (عليه السلام) وقد كان معاصرا له (عليه السلام)، فقد برر ابن تيمية ذلك قائلا: وقد استراب البخاريّ في بعض حديثه-الامام جعفر بن محمد الصّادق (عليه السلام)- لما بلغه عن يحيى بن سعيد القطان فيه كلام[5]. ذكر ابن تيمية هذا التبرير في لفافة واكتفى فيه بكلام من يحيى بن سعيد. أقول: فلو كان الإمام الصّادق (عليه السلام) رجلا مجهولا في فضله وتقواه وعلمه، أو أن البخاريّ الّذي كان عليّما بالرجال وتراجمهم! فردا غير مطلع وجاهل لكان لتبرير ابن تيمية وجه، وكنا نعذر البخاريّ في عمله هذا ولم نعتبره انسانا متعصبا ومتطرفا تجاه اهل البيت (عليه السلام) ولكن الحقائق والواقع ينفيان كل هذه الاحتمالات والتبريرات ويثبتان تعصب البخاريّ وتطرفه الطائفي الشديد تجاه الإمام الصّادق (عليه السلام).

والحال أن شخصية الإمام الصّادق (عليه السلام) لم تكن دانية وضعيفة في مرتبتها حتى تضمحل وتتهاوى بمجرد قول أحد أو جرح آخر إياه، وتسقط قيمتها العلمية والمعنوية بأدنى كتمان. ومن جهة أخرى إن البخاريّ كان ذا مهارة تامة، واطلاع كاف، ومتخصصا في فن الرجال! ووضع كتابه (التاريخ) لمعرفة الرجال والرواة- كما قال هو: قل اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة، إلا أني كرهت تطويل الكتاب- التاريخ- [6].

وهذا الكلام من النّجميّ فيه خلط متعمد، وتدليس على القارئ، فعنونته ب (تبرير ابن تيمية) موهم بأن القضية التي كان يناقشها ابن تيمية هي عدم إخراج البخاريّ لحديث الإمام الصّادق، والأمر ليس كذلك؛ بل كانت المسألة هل أخذ أحد من الأئمة أصحاب

1) الجمع بين رجال الصّحيحين راجع الترجمات رقم 264 و757 و1138 و1275.

2) النّجميّ، أضواء على الصّحيحين، ص 110.

3) المزي، تهذيب الكمال، 160/31-161.

4) وهو قول البخاريّ في الصحيح، كتاب العلم، باب: كتابة العلم،34/1 ح113. قال: "حَدَّثَنَا عليّ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو قَالَ: أَخْبَرَنِي وَهْبُ بْنُ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَخِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ. تَابَعَهُ مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ". وهو كما نرى في المتابعات.

5) منهاج السّنّة 7: 534.

6) تاريخ بغداد 2: 7، ضحى الاسلام 2: 112.

المذاهب المتبعة عن الصّادق، ناقش ابن تيمية هذه المسألة ثم قال:" وبالجملة فهؤلاء الأئمة الأربعة ليس فيهم من أخذ عن جعفر شيئا من قواعد الفقه، لكن رووا عنه أحاديث، كما رووا عن غيره، وأحاديث غيره أضعاف أحاديثه، وليس بين حديث الزهري وحديثه نسبة، لا في القوة ولا في الكثرة. وقد استراب البخاريّ في بعض حديثه لما بلغه عن يحيى بن سعيد القطان فيه كلام، فلم يخرج له. ولم يكذب على أحد ما كذب على جعفر الصّادق- مع براءته- كما كذب عليه..."[1].

فجاء الحديث عن ترك البخاريّ حديثه في الصحيح عرضاً لا أصلاً، وعُلم ما في قول النّجميّ " ذكر ابن تيمية هذا التبرير في لفافة واكتفى فيه بكلام من يحيى بن سعيد " من التدليس!!

وأما كون الإمام الصّادق مشهوراً بالعلم فهذا صحيح لا مرية فيه، وهو معلوم للبخاري الّذي لم يضع ترجمة في تاريخه إلا ولها عنده قصة، وقد ترجم له في تاريخه [2] لكن كون البخاريّ قال " قل اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة، إلا أني كرهت تطويل الكتاب." [3] وقد وثق النّجميّ هذه المعلومة من تاريخ بغداد وهذا مستوعب؛ لكن لم وثقها أيضا من ضحى الإسلام!!.

والجواب عن ذلك ينكشف للقارئ بالرجوع إلى ضحى الإسلام ليجد أن كاتبه يغمز بالبخاريّ حين يقول "وقد رزق البخاريّ خصلتين بارزتين **مكنتاه من أن يقرب من غرضه**" [4] وهي عبارة تروق للنجمي ولمن يريد أن ينتقص من قدر البخاريّ وصحيحه كأحمد أمين.

ثم تابع النّجميّ-متسائلاً- بقوله: "وبناء على ما ذكرنا فهل يمكن أن يكون هناك سببا آخر غير عناد البخاريّ وعداوته للإمام الصّادق (عليه السلام)؟ حيث إنه لم ينقل عنه حتى حديثا واحدا" [5].

والجواب عن تساؤل النّجميّ: نعم، هناك سبب آخر وهو أن مكانة الإمام الصّادق من حيث ضبط الرواية لم تكن بالدرجة العليّا عند بعض النقاد هي: قال مصعب الزبيري:" كَانَ مالك لا يروي عن جعفر بْن مُحَمَّد حتى يضمه إلى آخر من أولئك الرّقُعاء ثم يجعله بعده. وقَال صالح بْن أَحْمَدَ بْن حنبل، عن عليّ بن المديني: سئل يَحْيَى بْن سَعِيد عن جعفر بْن مُحَمَّد فَقَالَ: في نفسي منه شيء، قلت: فمجالد؟ قال: مجالد أحب إلي منه [6].

ويجلي ذلك أكثر ما رواه أَبو بَكْرِ بْنِ عياش، أنه قيل له: مالك لم تسمع من جعفر بْن مُحَمَّد، وقد أدركته؟ فَقَالَ: سألناه عما يتحدث بِهِ من الأحاديث إنني سمعته، قال: لا، ولكنها رواية رويناها عن آبائنا"[7].

فمثل هذا الكلام يؤخر رتبته عن أن يخرج له في صحيحه، فيخرج له خارج الصحيح ، وهو ما كان فعلاً حيث أخرج له في الأدب المفرد وغيره، قال المزي:" روى لهِ البخاريّ فِي الأدب وغيره والباقون"[8]

ثم ختم النّجميّ: " وهل يمكن تفسير إعراضه عن أهل البيت (عليهم السلام) سوى منابذته وخصومته لهم (عليهم السلام)؟

عداء عريق وظاهر!! يتحتم عليّ أن ألفت نظر القارئ المنصف إلى حقيقة أخرى غير التي ذكرناها سابقا لينكشف تعصب البخاريّ ومسلم ونصبهما العداوة لآل بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله) أكثر ويعلم أيضا أن تبرير ابن تيمية عن تصرف البخاريّ وموقفه تجاه أهل البيت (عليهم السلام) لم يكن في محله .يتضح لمن يراجع هذين الكتابين ويتمعن فيهما بدقة أن مؤلفي

1) منهاج السّنّة النبوية (7/ 533).
2) البخاري، التاريخ الكبير (2/ 198) ت2183.
3) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (2/ 325).
4) أحمد أمين، ضحى الإسلام (2/ 111).
5) النّجميّ، أضواء على الصّحيحين، (ص 112).
6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (5/ 76).
7) المزي، تهذيب الكمال (5/ 77).
8) المزي، تهذيب الكمال (5/ 97).

الصّحيحين اللذين خرجا الحديث عن أكثر من ألفين وأربعمائة (2400) راو[1]، وأن كثيرا من هؤلاء الرواة كانوا نواصب وخصماء أهل البيت (عليهم السلام) [2]، أو أنهم مجهولون، فعلى هذا إن البخاريّ ومسلم لم ترض أنفسهما في أن يخرجا حتى حديثا واحدا عن عترة النّبيّ وآله (صلى الله عليه وآله)، ولو نقلا عنهم حديثا لا يأتيان إلا بأكاذيب وأحاديث موضوعة عليهم مما تمس العترة (عليهم السلام) بالسوء، ولكي تكون هذه الأكاذيب أكثر تأثيرا وتقبلا عند أتباعهما ينسبانها إلى آل الرسول (صلى الله عليه وآله)، ولذلك نرى البخاريّ ومسلم يرويان عن ستة وعشرين رجلا يسمون بالحسن، وثلاثة وعشرين راو باسم موسى، وتسعة وثلاثين محدثا معروفين باسم عليّ، ولم يكن بينهم ذكر عن اسم الإمام الحسن المجتبى ريحانة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، أو إشارة إلى اسم موسى بن جعفر حفيد النّبيّ (صلى الله عليه وآله)، أو اسما لحفيد النّبيّ (صلى الله عليه وآله) عليّ بن موسى الرضا (عليه السلام) الّذي كان علمه وفضله موضع إجلال وتكريم المحب والمبغض له [3]»[4] .

بهذا الكلام ختم النّجميّ كلامه المتناقض، الّذي يريد من خلاله أن يلزم البخاريّ ومسلماً بالإخراج عن أسماء معينة.

وأما بيان ذلك وتفصيله:

أوّلاً: تساؤل النّجميّ: وهو : هل يمكن تفسير إعراضه عن أهل البيت (عليهم السلام) سوى منابذته وخصومته لهم (عليهم السلام)؟

أقول هذا من الافتراء على الشّيخين وصحيحهما، فقد أخرجا لعلي رضي الله عشرات الأحاديث كما بينت سابقاً، وأخرجا عن بعض أهل البيت بعض الأحاديث التي تتفق وشرطيهما، وتفصيل ذلك: أما البخاريّ فأخرج ل (الحسين بن عليّ بن أبي طالب: 9) (محمد بن عليّ بن أبي طالب:10) (عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب: 25) (محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب:11) (الحسن بن محمد بن عليّ بن أبي طالب: 8) (عبد الله بن حسن بن حسن بن عليّ بن أبي طالب: 1) (عبد الله بن محمد بن عليّ بن أبي طالب: 4) (محمد بن عمرو بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب:3)

وأما مسلم فأخرج ل(الحسين بن عليّ بن أبي طالب: 5) (محمد بن عليّ بن أبي طالب:9) (عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب: 21) (محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب:31) (الحسن بن محمد بن عليّ بن أبي طالب: 10) (عبد الله بن محمد بن عليّ بن أبي طالب: 7) (محمد بن عمرو بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب:5) (جعفر بن محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب:24) (عمر بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب:1)

فأين المنابذة والخصومة المزعومة كما يدعي النّجميّ!!

ثانياً: قول النّجميّ: "وأن كثيرا من هؤلاء الرواة كانوا نواصب وخصماء أهل البيت (عليهم السلام)، أو أنهم مجهولون". ومثل بعمران بن حطان فهذا من الافتراء الّذي يعوزه الدّليل فمن هم هؤلاء النواصب خصماء أهل البيت. ومن هم الرواة المجهولون الّذين من رواة الصّحيحين، وهل يعدّ مجهولاً من عرفه البخاريّ أو مسلم وأخرج له؟!

ولما أراد التمثيل للرواة النواصب خصماء أهل البيت عجز عن التمثيل إلا بعمران بن حطان، وعمران بن حطان رأس من رؤوس الخوارج، ومذهبهم معلوم، ومنابذتهم وخصومتهم لكل من ليس على طريقتهم ظاهر، وليس لأهل البيت فحسب.

---

1) اشترك البخاريّ ومسلم في التخريج عن كثير من هؤلاء وانفردا في عدد يسير منها.

2) كما مر عليك في دراسة عمران بن حطان، وراجع ص ١٠٦.

3) لقد صنف العلامة الشيخ العطاردي كتابا سماه (مسند الإمام الرضا (عليه السلام)) جمع فيه الروايات التي رواها الإمام عليّ بن موسى الرضا، وقد طبع مكررا في مجلدين، وله أيضا كتاب باسم مسند الإمام الكاظم (عليه السلام) يقع في ثلاث مجلدات طبع في إيران سنة ١٤٠٩هـ.

4) النّجميّ، أضواء على الصّحيحين، (ص 113).

وطريقتهم هذه هي طريقة أهل الأهواء، قال ابن تيمية: "والخوارج تكفر أهل الجماعة، وكذلك أكثر المعتزلة يكفرون من خالفهم وكذلك أكثر الرافضة ومن لم يكفر فسق. وكذلك أكثر أهل الأهواء يبتدعون رأيا، ويكفرون من خالفهم فيه"[1].

وأما من جهة الرواية فكما قال الذهبي: " عمران بن حِطّان بن ظبيان، السدوسي البصري، من أعيان العلماء، لكنه من رؤوس الخوارج. حدث عن عائشة، وأبي موسى الأشعري، وابن عباس. روى عنه: ابن سيرين، وقتادة، ويحيى بن أبي كثير. قال أبو داود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج، ثم ذكر عمران بن حطان، وأبا حسان الأعرج"[2].

وأما قول النّجميّ: "فعلى هذا إن البخاريّ ومسلم لم ترض أنفسهما في أن يخرجا حتى حديثا واحدا عن عترة النّبيّ وآله (صلى الله عليه وآله)، ولو نقلا عنهم حديثا لا يأتيان إلا بأكاذيب وأحاديث موضوعة عليهم مما تمس العترة (عليهم السلام) بالسوء"[3].

فهذا من تناقضه، وكلامه المرسل العاري عن الدّليل والحجة، فهما إمّا أنّهما خرّجا أو لم يخرّجا، والجواب: أنّهما أخرجا كما سبق، ولو لم يخرّجا إلا لعليّ رضي الله عنه لكان كافياً في إثبات رفيع مكانة آل البيت والعترة عندهما.

وأما أنهما لا يأتيان إلا بأكاذيب وأحاديث موضوعة عليهم مما تمس العترة (عليهم السلام) بالسوء؛ فهذا من الافتراء عليهما، ومعلوم أنّهما أخرجا الفضائل والمناقب وعيون المسائل، ومراجعة كتاب الفضائل في الصّحيحين يكفي لدَرْء هذه الفرية التي لم يتورع-بل لم يستحي- صاحبها من التفوه بها.

ثم لم يقف النّجميّ عند هذا الحدّ؛ ليطل علينا بلغة جديدة بعيدة – كلّ البعد- عن لغة العلم، فيقول:" ولذلك نرى البخاريّ ومسلم يرويان عن ستة وعشرين رجلا يسمون بالحسن، وثلاثة وعشرين راو باسم موسى، وتسعة وثلاثين محدثا معروفين باسم عليّ، ولم يكن بينهم ذكر عن اسم الإمام الحسن المجتبى ريحانة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، أو إشارة إلى اسم موسى بن جعفر حفيد النّبيّ (صلى الله عليه وآله)، أو اسما لحفيد النّبيّ (صلى الله عليه وآله) عليّ بن موسى الرضا (عليه السلام) الّذي كان علمه وفضله موضع إجلال وتكريم المحب والمبغض له [4]".

أقول: فواعجباً من هذا الكلام!! متى كان الحكم على الرّواة وتخريج أحاديثهم خاضعاً للاسم؟!!

وأمّا الرّواة الّذين يريد النجميّ أن يلزم البخاريّ بالرّواية لهم في صحيحه، فليسوا من المشهورين بالرواية؛ فجاءت رواياتهم قليلة نادرة، ورويت بأسانيد إمّا ضعيفة، وإما مقبولة لكنها لا ترقى لشرط الشّيخين.

وتفصيل ذلك:

-فأما الحسن بن عليّ سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يخرج له أصحاب الكتب التسعة إلا أحد عشر حديثاً، بعضها ضعيف والمقبول منها لا يرقى لشرط الشّيخين، وفيها ما يسوء الشيعة روايته، ولو رواه الشيخان لزادت نقمة القوم عليهم [5].

---

1) ابن تيمية، منهاج السّنّة النبوية (5/ 158).

2) الذهبي، أعلام النبلاء (4/ 214).

3) الذهبي، أعلام النبلاء (4/ 214).

4) لقد صنف العلامة الشيخ العطاردي كتابا سماه (مسند الإمام الرضا (عليه السلام)) جمع فيه الروايات التي رواها الإمام عليّ بن موسى الرضا، وقد طبع مكررا في مجلدين، وله أيضا كتاب باسم مسند الإمام الكاظم (عليه السلام) يقع في ثلاث مجلدات طبع في إيران سنة ١٤٠٩هـ.

5) وهي:

حديث " الْقُنُوتِ: اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ..." أخرجه الإمام أحمد بن حنبل، المسند، 433/1 ح1724، والدارمي، المسند – كتاب الصلاة – باب الدعاء فِي القنوت، 992/2، وابن ماجه، السنن – أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها – باب ما جاء فِي القنوت فِي الوتر، 252/2ح1233 وأبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب القنوت في الوتر، 536/1 ح 1423، والترمذي، الجامع – أبواب الوتر – باب ما جاء في القنوت في الوتر، 478/1ح474. وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيٍّ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْحَوْرَاءِ السَّعْدِيِّ وَاسْمُهُ: رَبِيعَةُ بْنُ شَيْبَانَ. وَلَا نَعْرِفُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقُنُوتِ فِي الْوِتْرِ شَيْئًا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا. والنسائي، السنن الصغرى، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب الدعاء في الوتر، 368/1ح 1746.

-وأما موسى بن جعفر بن محمد بن عليّ الكاظم فليس له في الكتب التسعة إلا حديثين بأسانيد ضعيفة [1].

- وأما عليّ بن موسى الرضا فليس له في الكتب التسعة إلا حديثاً واحداً، بسند ضعيف جداً، أخرجه له ابن ماجه [1].

وحديث: "تُحْفَةُ الصَّائِمِ الدَّهْنُ وَالْمِجْمَرُ". أخرجه الترمذي، الجامع، أبواب الصوم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في تحفة الصائم 154/2ح822. وقال: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَاكَ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ، وَسَعْدُ بْنُ طَرِيفٍ يُضَعَّفُ، وَيُقَالُ عُمَيْرُ بْنُ مَأْمُومٍ أَيْضًا.

وحديث:" أَلَيْسَ قَدْ قَامَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِجَنَازَةِ يَهُودِيٍّ؟ " أخرجه النسائي، السنن، كتاب الجنائز، باب الرخصة في ترك القيام،399/1ح1925. صححه الألباني في صحيح وضعيف سنن النسائي (5/ 68).

وحديث: "دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ". السنن الكبرى للنسائي – كتاب الأشربة – الحث على ترك الشبهات،117/5، ح 5206. والترمذي، جامع، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ...4/ 286ح2723. وقال: وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وحديث: أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ هُبَيْرَةَ بْنِ يَرِيمَ قَالَ: خَرَجَ إِلَيْنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَ: «لَقَدْ كَانَ فِيكُمْ بِالْأَمْسِ رَجُلٌ مَا سَبَقَهُ الْأَوَّلُونَ، وَلَا يُدْرِكُهُ الْآخِرُونَ» وَإِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ " لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ ، وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ ..." أخرجه النسائي، السنن الكبرى – كتاب الخصائص – ذكر منزلة علي بن أبي طالب رضي الله عنه من الله عز وجل، 7 / 416ح8373 . وقال النسائي عن هبيرة: ليس بالقوي.

وحديث: "قَامَ رَجُلٌ إِلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بَعْدَ مَا بَايَعَ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ: سَوَّدْتَ وُجُوهَ الْمُؤْمِنِينَ، أَوْ يَا مُسَوِّدَ وُجُوهِ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ: لَا تُؤَنِّبْنِي رَحِمَكَ اللهُ، فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُرِيَ بَنِي أُمَيَّةَ عَلَى مِنْبَرِهِ، فَسَاءَهُ ذَلِكَ، فَنَزَلَتْ: {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ} ...". أخرجه الترمذي، الجامع، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ومن سورة القدر،5 / 371ح3681. وقال: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضْلِ، وَقَدْ قِيلَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَازِنٍ. وَالْقَاسِمُ بْنُ الْفَضْلِ الْحُدَّانِيُّ هُوَ ثِقَةٌ وَثَّقَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَيُوسُفُ بْنُ سَعْدٍ رَجُلٌ مَجْهُولٌ وَلَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ".

وحديث: "عَلِيٌّ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ، هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَشَبَابِهَا بَعْدَ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ". أخرجه الإمام أحمد بن حنبل، المسند 1 /187 ح606. قال الألباني: "هذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات معروفون، غير الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وثقه ابن سعد والعجلي وابن حبان، وقال ابن معين: ضعيف.." سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (2/ 468).

وحديث: "يَظْهَرُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يُسَمَّوْنَ الرَّافِضَةَ، يَرْفُضُونَ الْإِسْلَامَ" أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائده على المسند 1 /234 ح815. وهو ضعيف جداً؛ حتى أورده ابن الجوزي في العلل المتناهية (1/ 163)

وحديث: عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ قَالَ: قُلْتُ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: إِنَّ الشِّيعَةَ يَزْعُمُونَ أَنَّ عَلِيًّا يَرْجِعُ! قَالَ: كَذَبَ أُولَئِكَ الْكَذَّابُونَ، لَوْ عَلِمْنَا ذَاكَ مَا تَزَوَّجَ نِسَاؤُهُ، وَلَا قَسَمْنَا مِيرَاثَهُ. أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائده على المسند 1 /324 ح1273. قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" 22/10: رواه عبد الله وإسناده جيد.

وحديث هُبَيْرَةَ: "خَطَبَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، فَقَالَ: لَقَدْ فَارَقَكُمْ رَجُلٌ بِالْأَمْسِ لَمْ يَسْبِقْهُ الْأَوَّلُونَ بِعِلْمٍ، ..." أخرجه الإمام أحمد بن حنبل، المسند 1 /433 ح 1726. وهبيرة ليس بالقوي كما قال النسائي.

وحديث تمرة الصدقة وقوله صلى الله عليه وسلم للحسن: "أَلْقِهَا، فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِرَسُولِ اللهِ، وَلَا لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ" أخرجه الإمام أحمد بن حنبل، المسند 435/1 ح1730. وصحح إسناده محققو المسند.

1) الأول: عند الترمذي، جامع، أبواب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم – باب...،6 / 92ح 3733، قال: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عليّ الْجَهْضَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عليّ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ محمّد بْنِ عليّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَخِي مُوسَى بْنُ جَعْفَرِ بْنِ محمّد، عَنْ أَبِيهِ جَعْفَرِ بْنِ محمّد، عَنْ أَبِيهِ محمّد بْنِ عليّ، عَنْ أَبِيهِ عليّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عليّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ أَخَذَ بِيَدِ حَسَنٍ وَحُسَيْنٍ، فَقَالَ: مَنْ أَحَبَّنِي وَأَحَبَّ هَذَيْنِ وَأَبَاهُمَا وَأُمَّهُمَا كَانَ مَعِي فِي دَرَجَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وقال: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ محمّد إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

والثاني: وهو ما أخرجه ابن ماجه، السنن، أبواب السنّة– باب في الإيمان، 45/1 ح65 قال: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ، ومحمّد بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ صَالِحٍ أَبُو الصَّلْتِ الْهَرَوِيُّ، حَدَّثَنَا عليّ بْنُ مُوسَى الرِّضَا، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ محمّد، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عليّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عليّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ: الْإِيمَانُ مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ، وَقَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ. قال البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (1/ 12): "أَبُو الصَّلْت هَذَا مُتَّفق على ضعفه واتهمه بَعضهم".

وأما قول النّجميّ في الهامش: لقد صنف العلامة الشيخ العطاردي كتابا سماه (مسند الإمام الرضا (عليه السلام)) جمع فيه الروايات التي رواها الإمام عليّ بن موسى الرضا، وقد طبع مكررا في مجلدين، وله أيضا كتاب باسم مسند الإمام الكاظم (عليه السلام) يقع في ثلاث مجلدات طبع في إيران سنة ١٤٠٩هـ.

فليس مما يعنينا بعد أن بينت حجم مروياتهم في الكتب التسعة!!.

وأخيراً، فهل المطلوب من الشّيخين أن يثبتا محبتهم للآل -عند النجمي وأسلافه- بتخريج الأحاديث التي فيها رواة من أهل البيت وإن كانت أحاديث غرائب، وأسانيدها واهية.

ثم عاد النّجميّ فقال:

" نعم، إن مسلم والبخاريّ لم يخرجا حتى حديثا واحدا عن أحد من أهل البيت (عليهم السلام)، مثل: الإمام الحسن المجتبى، والإمام موسى بن جعفر، والإمام عليّ بن موسى الرضا، والإمام محمد الجواد، والإمام الهادي، وخاصة الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) الّذي كان معاصرا للبخاري [2] كذلك لم يرويا حديثا واحدا عن أحد من أبنائهم، مثل: زيد بن عليّ بن الحسين الشهيد، والحسن بن الحسن المثنى، والعشرات من أبناء أئمة أهل البيت (عليهم السلام) الّذين كانوا رواة الحديث وأصحاب مصنفات في الحديث [3] "[4].

وهذا من التكرار المبني على التدليس وإيهام التكثير، فالإمام الحسن المجتبى هو سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن بن عليّ بن أبي طالب، والإمام موسى بن جعفر، والإمام عليّ بن موسى الرضا، وقد تقدم الجواب عنهم آنفاً.

وأما الإمام محمد الجواد فهو: محمد بن عليّ بن موسى بن جعفر بن محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، أبو جعفر بن الرضا. ولد 195هـ. وتوفي 220هـ [5]، أي لم يعمّر إلا 25 عاماً ولم تعرف عنه رواية.

وأما الإمام الهادي فهو: عليّ بن محمد بن عليّ بن موسى بن جعفر بن محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب أبو الحسن الهاشمي...ولد 214هـ، وتوفي 254هـ [6]، وهو أيضاً لم يعمّر إلا 40 عاماً ولم تعرف له رواية.

وأما قول النّجميّ "خاصة الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) الّذي كان معاصرا للبخاري" فالعسكري هو: الْحَسَن بن عليّ بن مُحَمَّدِ بْنِ عليّ بن مُوسَى بن جَعْفَر بن مُحَمَّدِ بْنِ عليّ بن الْحُسَيْن بن عليّ بن أَبِي طالب أَبُو مُحَمَّد العسكري، وهو أحد من يعتقد فيه الشّيعة الإمامة. ولد 231هـ، وتوفي 260هـ [7]. أي لم يعمّر إلا 29 عاماً ولم تعرف عنه رواية.

ثم زعم النّجميّ أنهما لم يرويا حديثا واحدا عن أحد من أبنائهم، ومثل ب:

-زيد بن عليّ بن الحسين الشهيد، وهو: زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب أبو الحسين، فليس له في الكتب التسعة إلا ثلاثة أحاديث: اثنين منهما سندهما حسن بالمتابعات والثالث فيه متروك [8].

---

1) وهو ما أخرجه ابن ماجه، السنن، أبواب السّنّة- باب في الإيمان، 45/1 ح65 وتم بيان حاله في الهامش السابق.

2) كانت شهادة الإمام الهمام أبي محمّد الحسن بن عليّ العسكري في سنة ٢٦٠ ه أي أربع سنوات بعد وفاة البخاريّ- ٢٥٦ ه.

3) جمع ما روي عن الشهيد زيد بن عليّ زين العابدين (رحمه الله) في كتاب مستقل باسم (مسند زيد) وطبع عدة مرات.

4) النّجميّ، أضواء على الصّحيحين، ص112.

5) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (4/ 88).

6) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (13/ 518).

7) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (8/ 353).

8) الحديث الأول: أخرجه الترمذي، الجامع، أبواب الحج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء ح911 قال: حَدَّثَنَا محمّد بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَيَّاشِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عليّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عليّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ بِعَرَفَةَ، فَقَالَ: هَذِهِ عَرَفَةُ، وَهُوَ الْمَوْقِفُ، وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ،...وقال: وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ. حَدِيثُ عليّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عليّ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَيَّاشٍ، وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ

-الحسن بن الحسن المثنى، وهو الحسن بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب فليس له في الكتب التسعة وغيرها إلا حديثاً واحداً بسند ضعيف [1].

وبذا يتبين بطلان زعم النّجميّ أن الشّيخين أعرضا عن العشرات من أبناء أئمة أهل البيت (عليهم السلام) الّذين كانوا رواة الحديث، وأصحاب مصنّفات في الحديث.

المطلب الرابع: غمز البخاريّ في عليّ وحمزة رضي الله عنهما

قال النّجميّ: "ولكن الفريدة الوحيدة التي صدرت عن البخاريّ ومسلم في نقلهما الحديث عن أهل البيت (عليهم السلام) هي أنهما نقلا رواية مختلقة ومزيفة نسباها إلى الإمام زين العابدين (عليه السلام) على أنه قال: إن أمير المؤمنين عليّ وفاطمة (عليهما السلام) لم يكونا يستيقظان للصلاة، وكان النّبيّ يوقظهما! فقال عليّ لرسول الله (صلى الله عليه وآله) شيئا فأجابه النّبيّ بآية (وكان الإنسان أكثر شئ جدلا) [2]. تقريعا لعليّ. وكذا نسبا إليه حديثا مزورا يذكر فيه قصة شرب حمزة للخمر وتعاطيه إياه [3].

ويبدو أن البخاريّ ومسلم لم يجدا أحاديث نقلت عن آل الرسول (عليهم السلام) غير هذين الحديثين لكي يخرجاهما في صحيحيهما، وكأنما لم ينقل عنهم أي مسألة علمية وشرعية، إلا ما نقله البخاريّ ومسلم من أن أخا الرسول (صلى الله عليه وآله) الإمام عليّ وبضعته وفلذة كبده فاطمة الزهراء (عليهما السلام) لم يستيقظا لصلاة الفجر، وأن هارون هذه الأمة، وأبا شبر وشبير، وباب مدينة علم النّبيّ (صلى الله عليه وآله) كان أكثر شئ جدلا، وأن سيد الشهداء وأسد الله وأسد الرسول (صلى الله عليه وآله) الّذي كبر الرسول على جنازته سبعين تكبيرة كان يأكل الميتة ويعاقر الخمر ويسامر الراقصات!!!" [4].

عَنِ الثَّوْرِيِّ، مِثْلَ هَذَا. وهو عند أحمد في المسند 169/1ح526. ومن طريقه عند أبي داود، السنن، كتاب المناسك، باب الدفعة من عرفة، 135/2 ح 1918.

ورواه كذلك ابن ماجه، السنن، أبواب المناسك، باب الموقف بعرفة،4 / 214ح3109.

أما الحديث الثاني فهو ما أخرجه أحمد بن حنبل في المسند 184/1ح594قال: حَدَّثَنَا أَبُو يُوسُفَ الْمُؤَدِّبُ يَعْقُوبُ جَارُنَا، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُطَّلِبِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عليّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ: مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ، فَهُوَ شَهِيدٌ.

وفيهما: عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي أبو الحارث المدني صدوق له أوهام. كما قال ابن حجر: تقريب التهذيب (ص: 338).

وأما الحديث الثالث: فما رواه ابن ماجه، السنن، أبواب التيمم، باب المسح على الجبائر، 418/1ح700 قال: حَدَّثَنَا محمّد بْنُ أَبَانَ الْبَلْخِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عليّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عليّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: انْكَسَرَتْ إِحْدَى زَنْدَيَّ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ. وفيه عمرو بن خالد القرشي مولاهم أبو خالد كوفي نزل واسط متروك ورماه وكيع بالكذب. كما قال ابن حجر في تقريب التهذيب (ص: 421).

1) وهو ما رواه ابن ماجه في السنن، أبواب الأطعمة، باب من بات وفي يده ريح غمر،4 / 422ح3296 قال: حَدَّثَنَا جُبَارَةُ بْنُ الْمُغَلِّسِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ وَسِيمٍ الْجَمَّالُ، حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عليّ، عَنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ ابْنَةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ: أَلَا لَا يَلُومَنَّ امْرُؤٌ إِلَّا نَفْسَهُ، يَبِيتُ وَفِي يَدِهِ رِيحُ غَمَرٍ. ومعنى ريح غمر: دسم ورائحة اللحم. فيه: جُبَارة بن المغلس الحماني بكسر المهملة وتشديد الميم أبو محمّد الكوفي ضعيف. كما قال ابن حجر في تقريب التهذيب (ص: 137).

2) الكهف:54.

3) صحيح البخاريّ ٦:١١٠ كتاب التفسير باب تفسير سورة الكهف. وسوف نوافيك بالبحث حول هاتين الروايتين اللتين دلسوهما على أهل بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله) في المجلد الثالث من كتابنا هذا.

4) النّجميّ، أضواء على الصّحيحين، ص 113.

وهذا من مغالطات النّجميّ التي تثبت تناقضه، فإنه فهم الحديث فهماً سقيماً – أو هكذا أراد للحديث أن يُفهم- ليرتب على ذلك نتيجة هي الحكم بكون هذا الحديث مزيفاً.

أما الحديث فهو ما رواه الشيخان-واللفظ للبخاري- من طريق الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عليّ بْنُ حُسَيْنٍ: أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عليّ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عليّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ بِنْتَ النّبيّ عليه السَّلَامُ لَيْلَةً فَقَالَ: أَلَا تُصَلِّيَانِ؟". فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللهِ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا، فَانْصَرَفَ حِينَ قُلْنَا ذَلِكَ، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُوَلٍّ يَضْرِبُ فَخِذَهُ وَهُوَ يَقُولُ:أُ □ □ □ □ □ □ ّ الكهف. [1].

وموضوع هذا الحديث قيام الليل وليس صلاة الفجر، وهو يتحدث عن موقف وقعت فيه هذه الحادثة، وليس عن حال ملازم لهما، قال القرطبي:" وهذا الإتيان منه- صلى الله عليه وسلم-؛ إنما كان منه ليوقظهما للصلاة؛ بدليل قوله: ألا تصلون؟! وقد استنكر منهما نومهما في تلك الليلة؛ إذ خالفا عادتهما، ووقت قيامهما" [2].

وفيه منقبة لعليّ رضي الله عنه من جهتين: **الأولى** يظهرها قول الطبري:" لَوْلَا مَا عَلِمَ النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عليه وَسَلَّمَ مِنْ عِظَمِ فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي اللَّيْلِ مَا كَانَ يُزْعِجُ ابْنَتَهُ وَابْنَ عَمِّهِ فِي وَقْتٍ جَعَلَهُ اللَّهُ لِخَلْقِهِ سَكَنًا، لَكِنَّهُ اخْتَارَ لَهُمَا إِحْرَازَ تِلْكَ الْفَضِيلَةِ عَلَى الدَّعَةِ وَالسُّكُونِ، امْتِثَالًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: أُ□ □ □ ّ طه: ١٣٢ الْآيَةَ "[3].

والثانية من قول ابن التين:" وَفِيهِ مَنْقَبَةٌ لِعليّ حَيْثُ لَمْ يَكْتُمْ مَا فِيهِ عليه أَدْنَى غَضَاضَةً، فَقَدَّمَ مَصْلَحَةَ نَشْرِ الْعِلْمِ وَتَبْلِيغِهِ عَلَى كَتْمِهِ "[4].

وأما قوله صلى الله وسلم فوجهه كما قال الطحاوي:" أَنَّ الّذي كَانَ مِنْهُ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ مِنْ تِلَاوَتِهِ { □ □ □ □ □ } حِينَ قَالَ لَهُ عليّ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُ مِمَّا قَالَهُ لَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، لَمْ يَكُنْ لِكَرَاهِيَتِهِ إِيَّاهُ مِنْهُ، وَكَيْفَ يُنْكِرُهُ مِنْهُ وَهُوَ حَقٌّ؟ وَأَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْهُ عَلَى إِعْجَابِهِ إِيَّاهُ مِنْهُ، لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ لَهُ وَلِابْنَتِهِ عليهما السَّلَامُ: أَلَا تُصَلِّيَانِ، مُرِيدًا بِهِ مِنْهُمَا أَنْ يَأْخُذَا بِحَظِّهِمَا مِنَ الصَّلَاةِ فِي اللَّيْلِ، وَأَنْ لَا يَتَشَاغَلَا عَنْ ذَلِكَ بِنَوْمٍ وَلَا بِغَيْرِهِ، فَقَالَ لَهُ عليّ عِنْدَ ذَلِكَ: إِنَّمَا أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللهِ يَبْعَثُهَا مَتَى شَاءَ، أَيْ: أَنَّا لَمْ نَدَعْ مَا دَعَوْتَنَا إِلَيْهِ وَحَضَضْتَنَا عليه مِمَّا هُوَ خَيْرٌ لَنَا مِمَّا نَحْنُ عليه اخْتِيَارًا مِنَّا، لِمَا نَحْنُ عليه عَلَى مَا دَعَوْتَنَا إِلَيْهِ، وَلَكِنَّ النَّوْمَ الّذي لَا حِيلَةَ لَنَا فِي دَفْعِهِ عَنْ أَنْفُسِنَا، لِأَنَّهُ شَيْءٌ يَحُلُّ بِنَا مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، مِمَّا لَا نَسْتَطِيعُ دَفْعَهُ عَنْ أَنْفُسِنَا، فَكَانَ ذَلِكَ الْقَوْلُ مِنْ عليّ عليه السَّلَامُ أَحْسَنَ مَا يَكُونُ مِنَ الْجَوَابِ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ فِيمَا خَاطَبَهُ وَزَوْجَتَهُ بِهِ، فَكَانَ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ تِلَاوَتُهُ مَا تَلَاهُ مِمَّا ذُكِرَ عَنْهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، لِإِعْجَابِهِ بِذَلِكَ مِنْ عليّ، وَلِأَنَّ فِيمَا تَلَاهُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يَكُونُ مِنْهُ مِنَ الْجَدَلِ مَا يَكُونُ فِي أَحْسَنِ مَا يَكُونُ مِنَ الْجَوَابِ لِلْكَلَامِ الّذي تَكَلَّمَ بِهِ، وَمِمَّا هُوَ مَحْمُودٌ مِنْهُ، وَاللهَ نَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ"[5].

فليس في الحديث تقريع لعليّ رضي الله إلا عند النّجميّ ومَن يفهم فهمه!.

وأما الحديث المزوّر الآخر-كما يزعم النّجميّ- والّذي يذكر فيه قصة شرب حمزة رضي الله عنه للخمر وتعاطيه إياه فهو ما روياه أيضًا من طريق الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عليّ بْنُ الْحُسَيْنِ أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عليّ عليهما السَّلَامُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عليّا قَالَ: كَانَتْ لِي شَارِفٌ مِنْ نَصِيبِي مِنَ الْمَغْنَمِ يَوْمَ بَدْرٍ، وَكَانَ النّبيّ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ أَعْطَانِي شَارِفًا مِنَ الْخُمُسِ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَبْتَنِيَ بِفَاطِمَةَ

1) البخاريّ، الصحيح، أبواب التهجد- باب تحريض النّبيّ صلى الله عليه وسلم على صلاة الليل والنوافل، 50/2ح1127. ومسلم، الصحيح، كتاب صلاة المسافرين وقصرها- باب ما روي فيمن نام الليل أجمع حتى أصبح، 187/2ح775.

2) القرطبي، المفهم (408/2).

3) ابن حجر، فتح الباري (15/3).

4) ابن حجر، فتح الباري (15/3).

5) الطحاوي، شرح مشكل الآثار 224/12.

بِنْتِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ، وَاعَدْتُ رَجُلًا صَوَّاغًا مِنْ بَنِي قَيْنُقَاعَ أَنْ يَرْتَحِلَ مَعِيَ، فَنَأْتِيَ بِإِذْخِرٍ أَرَدْتُ أَنْ أَبِيعَهُ الصَّوَّاغِينَ، وَأَسْتَعِينَ بِهِ فِي وَلِيمَةِ عُرْسِي، فَبَيْنَا أَنَا أَجْمَعُ لِشَارِفَيَّ مَتَاعًا مِنَ الْأَقْتَابِ وَالْغَرَائِرِ وَالْحِبَالِ، وَشَارِفَايَ مُنَاخَانِ إِلَى جَنْبِ حُجْرَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، رَجَعْتُ حِينَ جَمَعْتُ مَا جَمَعْتُ، فَإِذَا شَارِفَايَ قَدِ اجْتُبَّ أَسْنِمَتُهُمَا، وَبُقِرَتْ خَوَاصِرُهُمَا وَأُخِذَ مِنْ أَكْبَادِهِمَا، فَلَمْ أَمْلِكْ عَيْنَيَّ حِينَ رَأَيْتُ ذَلِكَ الْمَنْظَرَ مِنْهُمَا، فَقُلْتُ: مَنْ فَعَلَ هَذَا؟ فَقَالُوا: فَعَلَ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَهُوَ فِي هَذَا الْبَيْتِ فِي شَرْبٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَانْطَلَقْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ وَعِنْدَهُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، فَعَرَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ فِي وَجْهِي الَّذِي لَقِيتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ: مَا لَكَ؟ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ، عَدَا حَمْزَةُ عَلَى نَاقَتَيَّ، فَأَجَبَّ أَسْنِمَتَهُمَا، وَبَقَرَ خَوَاصِرَهُمَا، وَهَا هُوَ ذَا فِي بَيْتٍ مَعَهُ شَرْبٌ، فَدَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ بِرِدَائِهِ فَارْتَدَى، ثُمَّ انْطَلَقَ يَمْشِي، وَاتَّبَعْتُهُ أَنَا وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ حَتَّى جَاءَ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ حَمْزَةُ، فَاسْتَأْذَنَ فَأَذِنُوا لَهُمْ، فَإِذَا هُمْ شَرْبٌ، فَطَفِقَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ يَلُومُ حَمْزَةَ فِيمَا فَعَلَ، فَإِذَا حَمْزَةُ قَدْ ثَمِلَ، مُحْمَرَّةً عَيْنَاهُ، فَنَظَرَ حَمْزَةُ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ ثُمَّ صَعَّدَ النَّظَرَ، فَنَظَرَ إِلَى رُكْبَتِهِ، ثُمَّ صَعَّدَ النَّظَرَ، فَنَظَرَ إِلَى سُرَّتِهِ، ثُمَّ صَعَّدَ النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ حَمْزَةُ: هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عَبِيدٌ لِأَبِي، فَعَرَفَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَدْ ثَمِلَ، فَنَكَصَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ عَلَى عَقِبَيْهِ الْقَهْقَرَى، وَخَرَجْنَا مَعَهُ"[1].

فماذا يفهم من هذا الحديث؟ وعلام يستدل به؟

يقول القرطبي: " وهذا الحديث يدلُّ على أن شُرب الخمر كان إذ ذاك مباحًا، معمولًا به، معروفًا عندهم بحيث لا يُنكر، ولا يُغير، وأن النّبيّ- صلى الله عليه وسلم- أقرَّ عليه، وعليه يدلُّ قوله تعالى: {لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى} وقوله تعالى: {تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا} وهل كان يباح لهم شرب القدر الّذي يسكر؟ ظاهر هذا الحديث يدلّ عليه، فإنَّ ما صدر عن حمزة- رضي الله عنه- للنبي- صلى الله عليه وسلم- من القول الجافي المخالف لما يجب من احترام النّبيّ- صلى الله عليه وسلم- وتوقيره، وتعزيره، يدلُّ على أن حمزة كان قد ذهب عقله بما يسكر، ولذلك قال الراوي: فعرف رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: أنه ثَمِلَ. ثم إن النّبيّ- صلى الله عليه وسلم- لم يُنكر على حمزة، ولا عنَّفه، لا في حال سكره، ولا بعد ذلك "[2].

فأين ما زعم النّجميّ أنه يفهم من هذا الحديث أن حمزة رضي الله عنه كان يأكل الميتة ويعاقر الخمر ويسامر الراقصات!!!

وما ذكره النّجميّ من أن النّبيّ صلى الله عليه وسلم صلى على حمزة رضي الله عنه سبعين تكبيرة فهو حديث متروك لم يصح كما بيّن الذهبي [3]، وكما قال الشافعي رحمه الله تعالى:" فَيَنْبَغِي لِمَنْ رَوَى هذا الحديث أَنْ يَسْتَحْيِيَ على نَفْسِهِ، وقد كان يَنْبَغِي له أَنْ يُعَارِضَ بِهَذِهِ الأَحَادِيثِ كُلِّهَا عَيْنَانِ؛ فَقَدْ جَاءَتْ من وُجُوهٍ مُتَوَاتِرَةٍ بِأَنَّ النّبيّ صلى الله عليه وسلم لم يُصَلِّ عليهم"[4].

وأما وعد النّجميّ بقوله في الهامش:" وسوف نوافيك بالبحث حول هاتين الروايتين اللتين دلسوهما على أهل بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله) في المجلد الثالث من كتابنا هذا، فلم يوف النّجميّ وعده حيث يخلو كتابه من ذكر هاتين الروايتين في غير هذا الموضع.

وأختم بقول النّجميّ: " ويبدو أن البخاريّ ومسلم لم يجدا أحاديث نقلت عن آل الرسول (عليهم السلام) غير هذين الحديثين لكي يخرجاهما في صحيحيهما، وكأنما لم ينقل عنهم أي مسألة علمية وشرعية"[5].

1) البخاريّ، الصحيح، كتاب فرض الخمس، باب فرض الخمس، 4/78ح3091.
2) المفهم، (5/249).
3) الذهبي، تنقيح كتاب التحقيق في أحاديث التعليق (1/ 309).
4) الشافعي، الأم (1/ 267).
5) النجمي، أضواء على الصحيحين، (ص113).

وأترك النّجميّ يرد على نفسه حيث يقول: " فضائل أمير المؤمنين (عليه السلام) في الصّحيحين إلى هنا استعرضنا الأحاديث التي رواها الصّحيحان في بيان فضائل أهل بيت النّبيّ (عليهم السلام) والأئمة الاثني عشر (عليهم السلام)، والآن نذكر ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما من الحديث حول كل إمام بصورة مستقلة .ونبدأ بذكر فضائل أمير المؤمنين الإمام عليّ (عليه السلام)، ثم فضائل سيدة النساء فاطمة الزهراء (عليها السلام) [1]".

وهنا أقول للنجمي ولمن يتبع طريقه في البحث والعلم: رحم الله الإنصاف ومكارم الأخلاق.

الخاتمة:

الحمد لله الّذي بنعمته تتمّ الصّالحات، وبعد أن أنهيت هذا العرض لشواهد الطائفية الإفراطية التي استدلّ بها النّجميّ على ما ادّعاه على الإمامين البخاريّ ومسلم وصحيحيهما، ودراستها ونقدها، أسجّل أبرز النّتائج التي توصلت إليها:

-للطّائفيّة الإفراطيّة مدلولها الخاصّ عند النّجميّ؛ فهي تعني -عنده- عدم إخراج الشّيخين في صحيحيهما لأحاديث مخصوصة، ولرواة معينين من آل البيت، دون النّظر لرتبة تلك الأحاديث عند نقّاد أهل السّنّة، أو حال أولئك الرّواة ومَن روى عنهم.

-الأحاديث التي أوردها النّجميّ للاستدلال بها على قوله لا تخلو من حالين: الضّعف من جهة الصّنعة الحديثيّة، وهذا الغالب، وخلوها من الدّلالة على ما يريده من جهة الدّراية.

-امتازت عبارات النجمي بميزات تبعدها عن لغة العلم: كالتعميم، والتناقض، وعدم المطابقة بين العنوان والمحتوى، وأنها تخاطب العاطفة، كما امتازت بالتدليس وإيهام المعرفة؛ وخاصة فيما يحيل إليه في الهوامش، وظهر فيها غير مرة التعريض بالشّيخين والتطاول عليهما، وغمزهما.

- ذكر النجمي بأن الشّيخين كتما فضائل عليّ رضي الله عنه، وواقع الصحيحين يدحض قوله؛ فقد خصص كل منهما باباً صريحاً لفضائله، وأكثرا من الرواية عنه، وعن بعض أهل بيته ممن يوافق ضبطه شرطهم، وتوافق روايته غرضهم.

-لا يُسلّم للنّجميّ ادّعاءه بأن مسلماً افترى على الشيعة، ودليله الّذي ذكره دال على عدم فهمه له، أو تحريفه إياه؛ فإنما نقل مسلم عن ناقد قوله في راوٍ متهم بالرفض.

-باستخدام مفهوم المخالفة لفهم كلام النجمي يبطل عنوانه الرئيس لهذا الدليل فقد عنون لافتراء مسلم على الشيعة، وعليه فالبخاري لم يفتر، وعنون بما يفيد عداء البخاري للصادق، وعليه فمسلم غير معاد، وقوله غمز البخاري بعلي وحمزة رضي الله عنهما، يفهم منه براءة مسلم من ذلك.

-لا عداء بين الإمام البخاري والإمام الصّادق، ولا بين الإمام البخاري وأحد من آل البيت إلا في مخيلة النجمي وأشياخه ومن وافقهم.

- أظهرت بعض النّقولات ضعف النجمي بالصناعة الحديثية عند القوم، وافتقاره إلى معرفة مناهجهم.

هذا ما توصلت إليه فما كان فيه من صواب فالمنّة والفضل لله، وما جانب الصوّاب فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله وأرغب لكل من وقف على عملي هذا ورأى خللاً أن يقوم الزلل ويصوب الخطأ، والحمد لله رب العالمين.

التوصيات:

أوصي بأن يدرس هذا الكتاب برسالة علمية، أو أن تؤخذ كل قضية فيه فتعالج في بحث علمي محكم مستقل.

1) النّجميّ، أضواء على الصّحيحين، (ص 339).

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- الأصبهاني: عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان (ت369هـــ)، أخلاق النبي وآدابه، تحقيق: صالح بن محمد الونيان، دار المسلم للنشر والتوزيع.
- الألباني: محمد ناصر الدين (ت 1420هـ)، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (السلسلة الصحيحة)، مكتبة المعارف، 1415 – 1995م.
- أمين، أحمد أمين (ت)، ضحى الإسلام، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، 1988م.
- الأميني، عبد المحسن الأميني النجفي، الغدير في الكتاب والسنة والأدب، تحقيق مركز الغدير للدراسات الإسلامية، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت–لبنان.
- الإيجي: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد (ت 756هـ)، المواقف، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل – بيروت، ط الأولى، 1997م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري(ت256هـ)، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.
- _____: الجامع الصحيح، دار طوق النجاة – بيروت، ط: الأولى، 1422هـ
- البغدادي، محمد سعيد دراسة نظرية تطبيقية على رواة الشّيعة في صحيح البخاريّ"، دار البصائر للطباعة والنشر، 2009م.
- الترمذي: محمد بن عيسى بن سَوْرة (ت279هـ)، الجامع، دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان، 1996 – 1998م.
- _____: علل الترمذي الكبير: رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط: الأولى، 1409 هـ.
- ابن تيمية: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (ت: 728هـ)، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: الأولى، 1406 هـ – 1986 م.
- ابن الجوزي: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت: 597هـ)، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط: الأولى، جـ 1، 2: 1386 هـ – 1966 م، جـ 3: 1388 هـ – 1968 م.
- _____: العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط الأولى، 1403هـ.
- الحاكم، الإمام الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري(ت405هـ)، المستدرك على الصحيحين، دار المعرفة – بيروت – لبنان.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن (ت: 852هـ)، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار الكتاب العربي – بيروت، ط الأولى.
- _____: تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، ط: الأولى، 1406 – 1986م.
- _____: فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة – بيروت، 1379 هـ.

- _____: القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط: الأولى، 1401هـ.
- الحلبي: علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي، أبو الفرج، (ت: 1044هـ)، السيرة الحلبية = إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الثانية – 1427هـ.
- الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: 626هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط: الثانية، 1995 م
- ابن حنبل: أحمد بن محمد بن حنبل (ت241هـ)، المسند، جمعية المكنز الإسلامي- دار المنهاج، ط: الأول ى1431هـ – 2010م.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت: 463هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط: الأولى، 1422هـ – 2002 م.
- _____: الكفاية في قوانين الرواية، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت275هـ)، السنن، دار الكتاب العربي ــ بيروت – لبنان، وترقيم الأحاديث وفق طبعة: المكتبة العصرية – صيدا – بيروت.
- الذهبي، شمس الدين أبوعبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت: 748هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985م.
- _____: المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، تحقيق: محب الدين الخطيب، الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد – السعودية، 1413هـ.
- _____: تنقيح كتاب التحقيق في أحاديث التعليق، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، دار الوطن- الرياض،1421 هـ – 2000 م.
- _____: موضوعات المستدرك للذهبي، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط: الأولى، 2004
- _____: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان.
- السباعي: مصطفى بن حسني (ت: 1384هـ)، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي: دمشق – سوريا، بيروت – لبنان، ط: الثالثة، 1402 هـ – 1982 م.
- السبكي: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: 771هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الثانية، 1413هـ.
- _____: أحاديث الإحياء التي لا أصل لها، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح حلو، دار الهجر.
- أبو السعود، العمادي محمد بن محمد (ت: 982هـ)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- الشافعي: محمد بن إدريس أبو عبد الله (ت 204هـ)، الأم، دار المعرفة – بيروت، ط: الثانية، 1393هـ.

- الشنقيطي، الشيخ محمد الأمين، كتاب الأحاديث النبوية في فضائل معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، وبهامشها: منحة ذي الجلال، في التعليق على فضائل معاوية بن أبي سفيان، بقلم الشيخ عمرو عبد المنعم سليم، طبعة دار الضياء، ط1، 1427 هـ.
- ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو (ت: 643هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، 1406هـ – 1986م.
- الصنعاني: أبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد (ت 1182هـ)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، دراسة وتحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- الطبراني: سليمان بن أحمد(ت360هـ)، المعجم الأوسط، دار الحرمين – القاهرة، ط: الأولى 1415هـ – 1995م.
- الطحاوي: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة (ت: 321هـ)، شرح مشكل الآثار، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان، ط: الأولى 1415هـ – 1994م.
- _____: شرح مشكل الآثار، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان، ط: الأولى 1415هـ – 1994م.
- العِراقي: عبد الرحيم بن الحسين (ت 806 هـ)، تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، دار العاصمة للنشر – الرياض، ط: الأولى، 1408 هـ – 1987 م.
- _____: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط الأولى، 1389هـ/1969م
- ابن العربي: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر الإشبيلي المالكي (ت: 543هـ)، العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، قدم له وعلق عليه: محب الدين الخطيب رحمه الله، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، 1419هـ.
- _____: أحكام القرآن، محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط :الثالثة، 1424 هـ – 2003 م.
- العقيلي: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى المكي (ت: 322هـ)، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، 1984م.
- ابن قدامة: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، (ت: 620هـ)، المنتخب من علل الخلال (ومعه تتمة)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراية للنشر والتوزيع.
- القرطبي: أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم (ت656هـ)، المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم، تحقيق: محي الدين ديب مستو وآخرون، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، بيروت –لبنان، ط الأولى، 1417 هـ– 1996م.
- الكليني: محمد بن يعقوب (ت329هـ)، أصول الكافي، دار المرتضى – بيروت/ ط1، 2005م.
- ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت273هـ)، السنن، دار الرسالة العالمية، ط: الأولى 1430هـ – 2009م
- المزي: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، (ت: 742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، 1400هـ – 1980م.
- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري(ت261هـ)، الصحيح المسند، دار الجيل – بيروت (مصورة من ط التركية المطبوعة في إستانبول سنة 1334 هـ). وترقيم الأحاديث، وفق طبعة: (دار إحياء الكتب العربية – القاهرة)

- الملطي: أبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن(ت369هـ)، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، ط الثانية، 1977م.
- النجمي: محمد صادق، تحقيق: ترجمة: الشيخ يحيى كمالي البحراني، مؤسسة المعارف الإسلامية – قم، ط1، 1419هـ.
- النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت303هـ)، السنن الصغرى، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان، ط: الأولى 1428هـ – 2007م.
- _____: السنن الكبرى، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان، ط: الأولى 1421هـ – 2001م.

الرسائل الجامعية:

- العمري، محمد خليفة: " منهج الإمامين، محمد بن إسماعيل البخاريّ ت (256هـ–870م) ومسلم بن الحجاج القشيري ت (261هـ–875م)، في الرواية عن رجال الشّيعة في صحيحيهما" الباحث: محمد خليفة الشرع، رسالة ماجستير بإشراف د. صديق مقبول، نوقشت في كلية الدراسات الفقهية والقانونية–جامعة آل البيت الأردنية، بـ تاريخ12–6–2000م.